E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/80
3 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الانسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: النهوض بالمرأة

تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن دورته الخامسة عشرة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١-٢	٣
ثانيا	- تنفيذ برنامج العمل لعام ١٩٩٤: تقرير مرحلي عن المعهد مع إيلاء اهتمام خاص للأنشطة المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٣-٦١	٣
ثالثا	- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٦٢-٨٢	١٤
	ألف - مشروع خطة العمل	٦٢-٧٠	١٤
	باء - المتابعة	٧١-٨٢	١٥
رابعا	- مساهمة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	٨٣-٨٤	١٨
خامسا	- استعراض آثار القرارات الحكومية الدولية الأخيرة ذات الصلة بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والتفاعل الأقوى المقترح مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مركز المرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمات أخرى: خطط التفاعل بين المعهد والصندوق بعد عام ١٩٩٥	٨٥-٩٧	١٩
سادسا	- مراكز التنسيق التابعة للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة	٩٨-١١٧	٢٢
سابعا	- اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي	١١٨-١١٩	٢٥

180795 180795 95-19937

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
ثامنا	- استعراض الحالة المالية وحالة ميزانية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	١٢٠-١٤٧	٢٥
تاسعا	- مسائل أخرى تتصل بعمل المعهد	١٤٨-١٥٦	٢٩
عاشرا	- موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة	١٥٧-١٥٨	٣٠
حادي عشر	- اعتماد تقرير المجلس عن دورته الخامسة عشرة	١٥٩	٣١
ثاني عشر	- تنظيم الدورة	١٦٠-١٧٦	٣١

المرفقات

الأول	- الميزانية المنقحة وبرنامج العمل: مقترحات نائب المدير أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	٣٦
الثاني	- البيان الذي ألقته السيد جاكلين مالاغون أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته الخامسة عشرة	٣٨

أولا - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - استعرض مجس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، خلال دورته الخامسة عشرة ما أنجزه المعهد من أعمال خلال الجزء الأول من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وأولى اهتماما خاصا للتحضير لمشاركة المعهد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢ - ويوجه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الاستنتاجات التي توصل اليها مجلس الأمناء فيما يتعلق ببرنامج العمل الشامل للمعهد (الجزء الثاني) والمسائل المتعلقة بالتشغيل وبالميزانية (الجزء الثامن).

ثانيا - تنفيذ برنامج العمل لعام ١٩٩٤: تقرير مرحلي عن المعهد مع إيلاء اهتمام خاص للأنشطة المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٣ - لدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، أوضحت المديرة بالنيابة أن الوثيقتين INSTRAW/BT/1995/R.2 و INSTRAW/BT/1995/INF/2 Add.1، تعكسان برنامج عمل المعهد الذي كان جاريا بالفعل عند انضمامها الى المعهد. ورأت أنه من المناسب أن يتم عرض عناصر البرنامج التي أنجزت خلال تلك الفترة على المجلس من قبل الموظفين المسؤولين عنها مباشرة. ولدى معالجة الجزء الأول من هذه الوثيقة، لخصت المديرة بالنيابة مشاركة المعهد في المؤتمرات التحضيرية الاقليمية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأشير، في هذا الصدد، الى أنه تم تقديم إسهامات موضوعية وأنه تم توزيع منشورات ومواد خاصة بالمعهد.

١ - المشاركة في العملية التحضيرية الاقليمية

٤ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المؤتمر التحضيري الاقليمي الأول (المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بدور المرأة في التنمية، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤) وقدم الموظف الذي أوفده المعهد لحضور الاجتماع وصفا موجزا للمواضيع التي قدمت والتي تتصل مباشرة بأعمال المعهد. وكانت الحاجة الى بيانات إحصائية تعكس هجرة النساء والى استحداث طرائق إحصائية لقياس وتقييم عمل المرأة غير المأجور من بين المواضيع الهامة التي يمكن للمعهد توفير فهم أعمق بشأنها نظرا لأنه يضطلع بأعمال في هذين المجالين. ويجري حاليا بحث إمكانيات التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٥ - ثم عرضت المديرة بالنيابة مشاركة المعهد في المؤتمر التحضيري الاقليمي الثاني (المؤتمر التحضيري الاقليمي السادس المعني بدمج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي. وأعربت عن رأي مفاده أن إحدى المسائل الرئيسية في هذا المؤتمر كانت عدم وضوح إسهام المرأة في الاقتصادات الوطنية وعدم إدراج القطاع غير الرسمي، الذي تسهم فيه المرأة إسهاما كبيرا، في نظام الحسابات القومية. وقالت إن عمل المعهد يمكن أن يساعد في وضع مؤشرات تحدد احتياجات المرأة ووسائل توزيع الموارد.

٦ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاجتماع التحضيري الاقليمي الرفيع المستوى الثالث للجنة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٧-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ووجهت المديرة بالنيابة الانتباه الى النقاط الرئيسية الأربع التي تم تسليط الأضواء عليها: (أ) حالة السكان المسنين؛ (ب) تآكل الشبكات الاجتماعية؛ (ج) حالة المرأة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وكيفية تأثرها بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ و (د) الحالة الخاصة للأرامل من النساء. وخلال ذلك المؤتمر، عقدت مراكز التنسيق التابعة للمعهد اجتماعا غير رسمي تقرر فيه توجيه دعوة الى أربعة مراكز تنسيق (ايطاليا وسري لانكا وكندا وكوبا) لحضور اجتماع مجلس أمناء المعهد لعام ١٩٩٥ بصفة مراقبين. ولأسباب مختلفة، لم يتمكن من الحضور سوى مركز التنسيق التابع للمعهد في كوبا.

٧ - وحضر مركز التنسيق التابع للمعهد في ايطاليا المؤتمر التحضيري الاقليمي الرابع، (الاجتماع التحضيري الاقليمي العربي)، ٩ - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأحاط المدير المجلس علما، بأن المعهد كان يعتزم أساسا، تنظيم حلقة دراسية دون إقليمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عن تقييم الاحتياجات البحثية والتدريبية للمرأة العربية في منطقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا، قبل انعقاد المؤتمر التحضيري الرابع. غير أن المنظمتين قررتا تأجيل الحلقة الدراسية الى مرحلة لاحقة بسبب وجود مشاكل تتعلق بالسوقيات.

٨ - وحضرت المديرة بالنيابة وموظف واحد الاجتماع التحضيري الاقليمي الخامس (المؤتمر الاقليمي الافريقي الخامس المعني بالمرأة)، الذي عقد خلال الفترة ١٦ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، فأحاطت المجلس علما بالعناصر الرئيسية للمؤتمر وبإسهامات المعهد فيه. ووجهت الانتباه الى أن هناك حاجة ماسة الى ترجمة منشورات المعهد الى اللغات الأخرى المستخدمة في المنطقة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل الافريقي، تم التركيز على توفير التعليم للمرأة، بما في ذلك الثقافة البيئية وعلى تنمية المرأة. وقد أشير الى هذه المسائل في قرارات مختلفة. وشددت خطة عمل المنظمات غير الحكومية على الحاجة الى تعزيز المنظمات غير الحكومية وإقامة علاقة أوثق مع الحكومات والوكالات الإنمائية. كما سلطت الخطة الأضواء على الحاجة الى صحافة تتمتع بقدر أكبر من الحرية يمكنها أن تسهم في تثقيف المرأة. وقرر الاجتماع إدماج الفتيات والشابات ضمن عناصر العمل، وأن يكون للشباب دور نشط في المناقشات الخاصة بالجنسين وبالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٩ - وأعاد ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لافريقيا التأكيد على ضرورة قيام تعاون وتفاعل بين المعهد واللجان الاقليمية. وفي هذا الصدد، اقترحت ممثلة اللجنة الاقتصادية لافريقيا إضفاء الصفة الرسمية على عملية وضع البرامج المشتركة بين المعهد وكل لجنة من اللجان الاقليمية. وأشارت الى أن بحوث المعهد تتصل ببرنامج العمل الافريقي ويمكن تحويلها الى اجراءات واستراتيجيات عملية من أجل النهوض بالمرأة. وأوضحت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه رغم عدم وجود نظام رسمي للتعاون بين المعهد واللجنة، فقد تم في الماضي الاضطلاع بعدد من المشاريع المشتركة الناجحة.

١٠ - ورحبت المديرة بالنيابة بمدخلات ممثلتي اللجنتين الاقليميتين وأبرزت الحاجة الى التعاون وتنفيذ الخطط وبرامج العمل الاقليمية المتنوعة في المستقبل. ودعت الى تحديد الاعتبارات المالية للبرمجة المشتركة والى تحديد الأولويات لكل منطقة.

١١ - وأحاطت المديرة بالنيابة المجلس علما بمشاركة المعهد في مختلف الاجتماعات المتخصصة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بغرض تحقيق مستوى أفضل من التنسيق فيما بين الوكالات.

٢ - تقديم التقرير المرحلي

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

١٢ - أبلغت المديرة بالنيابة الاجتماع أن المعهد يضطلع حاليا بأنشطة خاصة في مجالين، أحدهما يتناول جوانب الموارد الطبيعية، والآخر يتعلق بتمكين المرأة. ومن أجل المحفل، يقوم المعهد حاليا بتنظيم أربعة أفرقة معنية بالمواضيع التالية: الاتصالات للمرأة في التنمية: استراتيجيات للوصول الشامل؛ (ب) قياس وتقييم العمل غير المأجور باستعمال البيانات المتعلقة باستخدام الوقت؛ (ج) المرأة والمياه والإصحاح البيئي؛ و (د) تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وقدم الموظفون المسؤولون عن تنظيم كل فريق من الأفرقة وصفا موجزا لمجال تركيز كل فريق وهدفه.

١٣ - وعرضت المديرة بالنيابة التقرير الوارد في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.2، والمتعلق بتنفيذ برامج البحوث والتدريب وطلبت من كل موظف من الموظفين أن يقدم شرحا متعمقا للأعمال المنجزة.

التمكين السياسي والاقتصادي

١٤ - يرد في إطار البرنامج الفرعي المعني بتمكين المرأة وصف لنواتج المشروع المتعلق بتحليل أثر نوع الجنس على المشاريع الائتمانية. وأوضح أيضا أنه تقرر عدم إصدار الكتيب الإضافي عن حقوق الانسان المتصلة بالمرأة الذي كان قد اقترح إصداره لملف التدريب المتعلق بنوع الجنس. وكان أحد الأسباب التي قدمت لتبرير اتخاذ هذا القرار هو عدم إمكانية إيجاد معالجة جديدة للموضوع نظرا لأن مؤسسات ووكالات كثيرة أخرى، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، تقوم حاليا بنشر وثائق عن الموضوع نفسه. وفي هذا

السياق، أبلغ ممثل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية المجلس أن المركز أعد، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مجموعة صغيرة من المواد الاعلامية وملفا إعلاميا عن "المرأة وحقوق العاملين" تضمنت دليل جيب يضم جميع القرارات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق النساء العاملات، بما في ذلك ملصقات وأشرطة فيديو. وفي عام ١٩٩٤، أصدر المركز أيضا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان دليل جيب عن المرأة وحقوق الانسان.

١٥ - وهناك نص نهائي لكتيب معنون "المفاهيم المتعلقة بنوع الجنس في التخطيط الإنمائي"، ويتضمن بعض الملاحظات بشأن مفهوم تعبير "نوع الجنس" والبحوث التي أجريت بشأنه، اتبع في إعداده نهج يقوم على دراسة دوري المرأة والرجل في المجتمع، تم عرضه بإيجاز وتوزيعه على المجلس. ومن المقرر نشره في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأشار أحد أعضاء المجلس الى النقاش الدائر حول مصطلح "المساواة" الذي ورد في سياق المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بدور المرأة في التنمية المعقود في جاكارتا في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأحاط المجلس علما بأنه نظرا لـ "تنوع الآراء بشأن كيفية تحديد مفهوم تعبير المساواة والغاية النهائية منه" اقترح الوفد الأندونيسي ترجمة هذا التعبير بـ "الشراكة المتوائمة بين الجنسين للمنفعة المتبادلة للمرأة والرجل" وشدد المجلس مع ذلك، على أنه ينبغي أيضا للمعهد أن يحتفظ بتعبير "المساواة"، حيث أنه أحد المواضيع الثلاثة الرئيسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٦ - وأكد أحد أعضاء المجلس من جديد على ضرورة اضطلاع المعهد بأنشطة عن هذا الموضوع في الدول العربية وفي الشرق الأوسط أيضا.

النساء والاحصاءات والمؤشرات

١٧ - تم أيضا تقديم النواتج الرئيسية والأنشطة الجارية في إطار البرنامج الفرعي المعني بالاحصاءات والمؤشرات.

١٨ - كما أشير الى التعاون المستمر مع الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، واللجان الاقليمية. وكذلك تم التشديد على أنه ينبغي الاقرار بأن المعهد هو أحد الجهات الرئيسية الرامية للعدد الثاني من "نساء العالم" الذي يجري إعداده حاليا لإصداره في الوقت المناسب للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالنساء.

١٩ - وأبلغ المجلس أنه تم تلقي عدة طلبات من بلدان في المنطقة الأوروبية لتنظيم حلقات عمل عن الاحصاءات المتعلقة بنوع الجنس. وأيد أعضاء المجلس هذه الفكرة وشددوا على أهمية الدعوة لعقد مثل هذه الحلقات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لا سيما البلدان التي تنتمي لرابطة الدول المستقلة.

٢٠ - وأبلغ أنه سيتم تقديم منشورات ذات صلة بالموضوع الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عناوينها كما يلي: "هجرة المرأة: مسائل منهجية في قياس وتحليل الهجرة الداخلية والدولية"؛ و "قياس

وتقييم الإسهام غير المأجور: المحاسبة من خلال الوقت والانتاج"؛ و "الائتمان للمرأة: لماذا هو لهم؟"؛ و "تحليل أثر المشاريع الائتمانية على النساء القائمات على تنظيم المشاريع الصغيرة".

المرأة والبيئة

٢١ - في إطار البرنامج الفرعي "المرأة والبيئة والتنمية المستدامة"، أبلغ المجلس بأنه تم استكمال النواتج الموضوعية للفترة قيد الاستعراض بنجاح.

٢٢ - وعقدت ثلاث حلقات دراسية تدريبية وطنية عن المرأة[١] والإمداد بالمياه والإصحاح: في ناميبيا بحضور ٣٤ مشتركا وفي غيانا، بحضور ٤٠ مشتركا؛ وفي اكوادور، بحضور ٤٨ مشتركا. وقد استكملت هذه الحلقات الدراسية بنجاح. وأعدت ترجمة داخلية الى الاسبانية لملف التدريب عن المرأة والإمداد بالمياه والإصحاح. وفيما بعد نظم مركز التنسيق الوطني في اكوادور خمس حلقات دراسية تدريبية للمتابعة في هذا البلد، بحضور ١٥٤ مشتركا.

٢٣ - وقدم الموظف المسؤول وممثل منظمة العمل الدولية الى المجلس مجموعة العناصر التدريبية عن "النساء وإدارة البيئة والتنمية المستدامة"، التي أعدها المعهد خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وقدمت توصية بتنظيم حلقة دراسية تدريبية في عام ١٩٩٥ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتقديم مجموعة العناصر التدريبية الجديدة (انظر أيضا الفقرتين ١٥١ - ١٥٢).

٢٤ - وأحيط المجلس علما بنظام تقديم التقارير والتعاون بين المعهد ومنظومة الأمم المتحدة في مجال المرأة والمياه والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. والولاية الفريدة للمعهد في هذا المجال تشدد على الحاجة الى تعزيز أنشطة تنسيق أخرى داخل إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المواضيع. ووافق المجلس على أن يقدم المعهد تقريرا الى اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن هذه المواضيع.

٢٥ - وأحيط المجلس علما بالحاجة الى استكمال مجموعة العناصر التدريبية عن: "المرأة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية"، وعن "المرأة والمصادر المتجددة للطاقة"، وأوصى بتخصيص أموال لهذا الغرض.

---

(١) الحلقة الدراسية التدريبية الوطنية عن المرأة والإمداد بالمياه والإصحاح، ويندهوك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤: تقرير تم توزيعه على المجلس. المرأة والإمداد بالمياه والإصحاح: حلقة دراسية تدريبية، جورج تاون، ٣١ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤: التقرير متاح - حلقة العمل التدريبية الوطنية عن المرأة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، كيتو، ٢٧ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه: التقرير قيد الإعداد.

٢٦ - وطلب رئيس المجلس وبعض أعضائه إيضاحات بشأن تقييم الحلقات الدراسية التدريبية المختلفة التي نظمها المعهد. وأشير الى أنه تم الاضطلاع بثلاثة أنواع من التقييم: قبل تنفيذ الأنشطة وخلالها

وبعدها. ومع ذلك، ينبغي أن تكون المتابعة والتقييم المنهجي للحلقات الدراسية التدريبية التي يضطلع بها المعهد مكونا منتظما في جميع البرامج الفرعية تخصص لها اعتمادات ملائمة في الميزانية.

٢٧ - وكذلك أثار أعضاء المجلس الحاجة الى تخصيص أموال لأنشطة المتابعة عند استكمال الحلقات الدراسية التدريبية.

توفير الاتصالات للمرأة في التنمية

٢٨ - قُدم تقرير للمجلس عن نواتج المشروع الخاص "تطوير مواد اتصالات للمرأة في التنمية" الذي مولته حكومة ايطاليا، ويتضمن برامج في الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا. وطلب رئيس المجلس إيضاحا بشأن النواتج الخاصة لهذا المشروع، ولاسيما النتائج المقارنة أو الاستنتاجات النظيرة التي تمخضت عنها دراسات الحالة الإفرادية التي أجريت في تلك البلدان الثلاثة. وفيما يتعلق بتصوير المرأة في وسائط الإعلام، أعلن الموظف المسؤول عن المشاريع أنه يوجد لدى جميع البلدان وسائط إعلام بديلة معينة تسعى الى تصوير المرأة تصويرا أكثر انصافا. بيد أن هناك هوة بين الأسلوب الذي تصور به وسائط الإعلام المرأة بشكل عام، والأمور التي تهم المرأة واحتياجاتها كعضو في أي مجتمع.

٢٩ - وأبلغت المديرة بالنيابة المجلس أن أنشطة وحدة الإعلام والاتصال والوثائق يضطلع بتنفيذها حاليا، بشكل مؤقت، موظفون ينتسبون في حقيقة الأمر الى وحدة البحث والتدريب، نظرا لأن الوظائف الرئيسية في وحدة الإعلام والاتصال والوثائق شاغرة حاليا. وقد طـُلب من موظف أن يصف الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في تلك الوحدة، ولاسيما الأنشطة المتصلة بإعداد مدخلات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وذكر الموظف قائمة منشورات وكتيبات ونشرات إعلامية وكراسات أعدت أو يجري إعدادها.

٣٠ - وذكر الموظف أيضا إعداد النشرة القادمة من "أنباء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة". ولاحظ أعضاء المجلس تغيير قيمة الاشتراك في تلك النشرة، وأيدوا القرار الذي اتخذته المديرة بالنيابة بتحديد ثمن لبعض المنشورات ورفع قيمة الاشتراك لتغطية تكاليف الانتاج وأجور البريد. وأوصى المجلس بإتاحة خيارات إضافية للتسويق لزيادة ترويج ونشر أعمال ومنشورات المعهد.

٣١ - وقدمت الموظفة المسؤولة عن النشر تعليقا موجزا على أداء المطبعة خلال هذه الفترة، وعرضت الحالة الراهنة للمعدات والمرافق. وذكرت أنه على الرغم من القدرة الحالية المحدودة وحالة المطبعة، فقد طـُبع ما مجموعه مليون ورقة تقريبا، واستـُنسخت ١٤٠ ٠٠٠ صفحة تقريبا. وقدمت أيضا معلومات عن نشر المطبوعات وأعربت عن امتنان المعهد للجان الاقليمية لما قدمته من مساعدة في توزيع النشرة في مناطقها المختلفة، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا. وأوصى أعضاء المجلس بإعداد قائمة حديثة بمنشورات المعهد ولمواده الأخرى، وإرسال هذه القائمة بانتظام الى نقاط الاتصال ومراكز البحث والمنظمات غير الحكومية المعنية.

٣٢ - وأشاد أعضاء المجلس بموظفي المعهد لتقديمهم الخدمات المطلوبة من الوحدة على الرغم من الظروف المبينة، ولانتاجهم وثائق ذات نوعية جيدة. وأكدوا من جديد على الحاجة الحقة الى الموارد المالية لتحسين المرافق وحالة الوحدة.

٣٣ - وأوصى المجلس بترجمة المواد الإعلامية للمعهد وتقاريره الفنية الى لغات مختلفة، وبنشرها على نطاق العالم. وأعربت إحدى أعضاء المجلس عن ضرورة زيادة فرص التعريف ببرامج المعهد من خلال شن حملات إعلامية مكثفة، ولاسيما باستخدام التلفزيون وأشرطة الفيديو. وأشارت المديرة بالنيابة الى أنه لم يتم تحقيق نواتج معينة بسبب المشاكل الهيكلية والداخلية في وحدة الإعلام والاتصال والوثائق.

التعاون مع اللجان الاقليمية ومع منظومة الأمم المتحدة

٣٤ - أعربت ممثلتا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لافريقيا عن قلقهما لعدم تضمن التقرير المرحلي أية إشارة تخص التعاون بين المعهد واللجان الاقليمية. وأكدتا من جديد على أهمية المحافظة على التعاون والتفاعل وتوسيع نطاقهما وتوطيدهما.

٣٥ - وقالت ممثلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إن المعهد يمر حاليا بنقطة تحول، ولذا يتطلب تعاونه مع اللجان الاقليمية اجراء بعض التحليل حتى يتسنى له الإسهام بدرجة كبيرة في العمل الاقليمي الجاري؛ ويمكن للجان الاقليمية، كذلك، أن تقدم الدعم لأنشطة المعهد، استنادا الى معرفتها بظروفها الاقليمية المحددة وبالمؤسسات الاقليمية التي تتناول المواضيع ذات الصلة. وذكرت ان المجلس، إذ يستفيد من الزخم، قد يرغب في الوقت الحاضر في أن يوصي بجوانب فنية يمكن أن تتعاون فيها اللجان الاقليمية والمعهد لتقديم رؤية أكثر وضوحا لمستقبله بعد المؤتمر الذي سيمثل نقطة انطلاق هامة جدا.

٣٦ - وقالت ممثلة اللجنة الاقتصادية لافريقيا إنها قد وجدت أنشطة البحث والتدريب للمعهد ذات صلة وثيقة بالعمل الذي تقوم به اللجنة على الصعيد الاقليمي. وأردفت قائلة إن لم يكن من الواضح في بعض الأحيان ما اذا كان التعاون الرسمي بين اللجنة والمعهد يقوم على أساس ما تقتضيه الحاجة، أو أن يغلب عليه طابع العلاقات الرسمية. واقترحت اعداد عملية رسمية للمشاورات من حيث وضع برامج لكل فترة سنتين حتى يتسنى للمعهد، لدى اختياره مجالات تركيز الأولوية حسب المنطقة، اجراء الاختيار عن طريق المشاورات مباشرة بين المنطقة والمعهد. ولاحظت أن برنامج العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لمنطقة افريقيا مستقى من برنامج العمل الافريقي. ولذا، يمكن للمعهد أن ينظر في هذه التوصيات بالنسبة لمشاريع البحوث، ولاسيما تحويل نتائج البحوث الى استراتيجيات لخطط العمل.

٣٧ - ورحبت المديرة بالنيابة بالبيانات التي أدلت بها ممثلات اللجان الاقليمية، وسلطت الضوء على الحاجة الى مبادئ توجيهية واضحة للتعاون في المستقبل ولتنفيذ توصيات مختلفة واردة في خطط العمل الاقليمية. وأشارت الى أنه ينبغي وضع أولويات المعهد في شكل شامل ومنسق بالنسبة لكل منطقة، مع إيلاء

الاعتبار الكافي للاحتياجات المالية. وقالت إن التقرير المرحلي لم يتضمن نظرا كاملا في مخططات التعاون مع اللجان الاقليمية نتيجة: (أ) للشكوك التي أحاطت بأنشطة المعهد، (ب) وعد إحراز تقدم في المداولات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة مركز المرأة، (ج) وكذلك ضيق الوقت المتاح لإعداد التقرير المرحلي.

٣٨ - وأكدت بعض أعضاء المجلس قلقها إزاء عدم تضمن التقرير أية معلومات أو آليات لتنسيق وتطوير برامج المعهد مع اللجان الاقليمية. ومن أجل تجنب الازدواجية في العمل، وكذلك لأسباب مالية وسياسية، أوصى المجلس بضرورة توطيد التعاون بين المعهد واللجان الاقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية، والوكالات وما الى ذلك.

٣٩ - واتفقت المديرة بالنيابة مع المجلس بشأن التوصيات التي قدمها بشأن ضرورة وضع مبادئ توجيهية وآليات مؤسسية لعمل المعهد في المستقبل مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى.

٤٠ - وبينت إحدى أعضاء المجلس أنه لا ينبغي للمعهد أن يقتصر في تعاونه على الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، بل ينبغي له أيضا إقامة اتصالات والاستفادة من البحث والتدريب اللذين تقوم بهما المؤسسات الأكاديمية والبحثية. كما أوضحت أنه ينبغي للمعهد أن يواصل القيام بأنشطته في مجالي البحث والتدريب على نطاق العالم، وأن يضطلع كذلك بتعاونه الأقاليمي.

٤١ - وأتاح لتحليل التعاون بين المعهد واللجان الاقليمية ومنظومة الأمم المتحدة للمديرة بالنيابة فرصة توجيه انتباه المجلس الى النظام الذي يتبعه المعهد في تقديم التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ولاسيما فيما يتعلق بالمهام الرئيسية للمعهد: المرأة والبيئة، والمياه، والنظافة الصحية، وإدارة النفايات، والموارد الطبيعية، والطاقة المتجددة، والمجالات التي يتمتع فيها المعهد بولاية فريدة؛ أو المجالات المتعلقة بالتمكين السياسي والاقتصادي، والاحصاءات والمؤشرات، والهجرة وعمليات إعادة التوطين (الموئل)، التي تندرج في جدول أعمال اللجنة الثانية.

٤٢ - وأوصى المجلس بأن يقدم المعهد تقريرا الى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بشأن هذه البنود، والى اللجنة الثالثة بشأن البنود ذات العلاقة، وأن يواصل المعهد أنشطته التنسيقية في إطار مجالات البرامج الفرعية تلك.

٤٣ - وأكج المجلس مجددا ضرورة أن تصبح أنشطة التقييم والمتابعة لأعمال المعهد في مجالات مختلفة عنصرا منتظما في البرامج. ولهذا الغرض، أبلغ الرئيس المجلس باعتزام حكومة هولندا تكليف جهة خارجية بإجراء تقييم أو تقدير للحالة الراهنة للمعهد.

٤٤ - وأوصى المجلس بتحديد مبادئ توجيهية عامة لبرنامج العمل القادم. وعلاوة على ذلك، أوصى المجلس أيضا بتنظيم اجتماعات المجلس المقبلة قبل بداية فترة السنتين القادمة وقبل انعقاد الدورة العادية للمجلس، لإتاحة الفرصة لاعتماد التقرير من قبل الجمعية العامة.

٤٥ - وفي الختام، هنأ أعضاء المجلس المديرة بالنيابة، وأشادت بالموظفين على ما أبدوه من التزام بعمل المعهد نظرا للوضع الخاص للمعهد خلال الفترة قيد الاستعراض. وأثنَين بشكل خاص على الأسلوب الذي قدمت به المديرة بالنيابة التقرير، وعلى الفرصة التي منحتها للموظفين لتقديم المعلومات عن تنفيذ برامجهم ذات الصلة. وتقرر الإبقاء على هذه الطريقة المبتكرة والفنية لتقديم التقارير كأسلوب دائم لتقديم التقرير المرحلي في دورات المجلس المقبلة.

٤٦ - وأكد المجلس أنه ينبغي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يحتفظ بولايته الأصلية وبقدرة متميزة على الاضطلاع بالبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

٤٧ - وشدد المجلس على أن العملية المنتظمة لتقييم ورصد ومتابعة عمل المعهد يتعيَّن أن تنفَّذ بشكل دوري حسب المبادئ التوجيهية والإجراءات التي وضعتها لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٤٨ - وقرر المجلس أن تجتمع لجنة التخطيط الاستراتيجي مباشرة بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر في بكين.

٤٩ - وقرر المجلس أن يواصل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عمله وأن يحدد الأولويات في المجالات التي اكتسب فيها خبرة فنية قيِّمة فيما يتعلق بالبحث والتدريب. وتشمل هذه المجالات: تمكين المرأة من أداء دورها بوصف ذلك مفهوما شاملا؛ ووسائط الاعلام؛ والاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين؛ والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة: والمياه وتصريف النفايات والمرافق الصحية؛ والطاقة المتجددة؛ والقضايا المتصلة بفئات مختلفة من الإناث مثل المسنات والمشردات واللاجئات والمهاجرات.

٥٠ - وبت المجلس بضرورة أن يدرج المعهد في برنامجه الجديد الأنشطة، في جملة مواضيع أخرى:

(أ) الأنشطة الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وبصورة خاصة تلك المتعلقة بالاحتياجات في مجالي البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛

(ب) التوسع في جرد برامج البحث والتدريب المضطلع بها من أجل النهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

(ج) زيادة التفاعل والتعاون بين الجهات المانحة والوكالات، والمؤسسات المعنية بالأمر في ميدان البحث والتدريب؛

(د) التنسيق الفعال مع وكالات الأمم المتحدة لتفادي الإزدواجية وتعزيز ما للمعهد من مزايا نسبية في مجالي البحث والتدريب المتعلقين بقضايا المرأة؛

(هـ) إنشاء آليات للربط الشبكي والتنسيق بين الوكالات من أجل برامج التعاون والمتابعة في المستقبل.

٥١ - وأوصى المجلس بضرورة أن يُنظر في تقرير المعهد كذلك في إطار البنود ذات الصلة بعمل اللجنة الثانية، بغية تحسين تنسيق وتوقيت برامجه مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

٥٢ - وبعد إجراء دراسة دقيقة، وافق المجلس على أنشطة المعهد التحضيرية المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وقرر أن يطلب إلى الأمينة العامة للمؤتمر أن تضمن الوثائق الرسمية التي ستوزع في المؤتمر، معلومات أساسية عن المعهد تصور ماضيه وحاضره وأولوياته الجديدة.

٥٣ - ووافق المجلس على وفد المعهد إلى المؤتمر، الذي يتألف من رئيسة المجلس، والمديرة بالنيابة وثلاث موظفات على الأقل، وذلك رهنا بالتوجيهات ذات الصلة. وعلى الأساس نفسه، وافق المجلس على مشاركة المعهد في ندوة المنظمات غير الحكومية بشأن المرأة، بموظفتين لكل واحدة من أفرقة المناقشة الأربع التي سيديرها المعهد في الندوة. كما وافق المجلس على مشاركة المعهد وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في بعض الأنشطة، وفي الترتيبات السوقية لكفالة المشاركة الملائمة. وبالاضافة إلى ذلك ووفق على أنه يجوز أن يضم الوفد متدربين أكفاء على أن يكون ذلك بمبادرتهم الخاصة ومع تحملهم لتكاليف مشاركتهم.

٥٤ - وقرر المجلس أيضا أنه ينبغي إيلاء عناية وثيقة لمجالات الاهتمام ذات الأهمية البالغة حسبما حددت في منهاج العمل الذي سيعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فضلا عن خطط برامج العمل الاقليمية.

٥٥ - وكواحد من الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، أيد المجلس الاقتراح الداعي إلى ضرورة أن يعقد اجتماعا دوليا بشأن البحث والتدريب المتعلقين بقضايا الجنسين في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

٥٦ - ورحب المجلس بتوطد العلاقات والتعاون بين المعهد والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، والرامي إلى توسيع وتنظيم برامج التدريب المشتركة. وفي هذا السياق، لاحظ المجلس مع التقدير،

الدعوة الموجهة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية لاستضافة اجتماعات دولية عن البحث والتدريب بشأن القضايا المتصلة بالجنسين، سيشترك المعهد والمركز في الأعمال التحضيرية لها.

٥٧ - وأعرب المجلس عن رأي مؤداه أنه ينبغي توطيد وتعزيز الصلات والتعاون بين المعهد واللجان الاقليمية. وأوصى بأن يقوم المعهد بتوسيع نطاق برامجه التدريبية تشمل برامجه الحالية المزيد من المناطق ولتعزيز الأنشطة الأقاليمية المتعلقة بقضايا الجنسين.

٥٨ - وأوصى المجلس المديرة بالنيابة بأن تقوم بأنشطة تحضيرية لتيسير المشاركة الفنية من قِبل المعهد في المؤتمرات والأحداث الدولية القادمة التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٦، والسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩.

٥٩ - وأكد المجلس من جديد أن على المعهد أن يقوم بمواصلة وتوسيع نطاق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) وجامعة الأمم المتحدة (UNU) وغيرها.

٦٠ - وشدد المجلس على أهمية إنشاء آليات للاتصال الفعال بين المعهد ومراكز التنسيق، وشجع المعهد على استحداث نظام أكثر توازنا لإنشاء مراكز التنسيق وتعيين المراسلين، عند الحاجة، في جميع المناطق، وفقا لمركزه. وسوف تكون الطرائق الكفيلة بتحقيق المرونة والاشتراك الفعال من قبل مراكز التنسيق من أجل زيادة فعاليتها فيما يتعلق بالتفاعل على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي موضوعا للدراسة.

٦١ - ورحب المجلس بالشكل الجديد لتقديم التقارير الذي استحدثته المديرة بالنيابة، وشجعها على اعتماده بوصفه النظام المتبع في الدورات القادمة.

ثالثا - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

ألف - مشروع خطة العمل

٦٢ - عرضت على المجلس، عند نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثائق التالية:/INSTRAW/BT 1995/R.4، و INSTRAW/BT/1995/R.4/Add.1، و INSTRAW/BT/1995/R.4/Add.2، و INSTRAW/BT/1995/R.4/Add.3 ونسخة من مشروع خطة العمل؛ وبيانان صحفيان صادران عن الأمم المتحدة WOM/833 و 834، مؤرخان ٦ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٦٣ - وأشارت إحدى أعضاء المجلس إلى أن المجلس قد أحاط علما في دورته الأخيرة بالمؤتمرات الاقليمية الخمسة التي ستعقد في عام ١٩٩٤، والنهج الذي يتعيَّن اتباعه إزاء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعداد خطة العمل. وأشارت أيضا إلى أن كل مؤتمر إقليمي قد قام باعتماد خطة عمل إقليمية، استندت إليها أمانة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في إعداد مشروع خطة العمل الذي سيعتمد في المؤتمر والذي نوقش في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة مركز المرأة التي عقدت مؤخرا.

٦٤ - وفيما يتعلق بالدورة التاسعة والثلاثين للجنة مركز المرأة، التي حضرتها بوصفها عضوا في وفد بلدها، وبناء على طلب الرئيسة، زودت عضوة المجلس نفسها المجلس بملخص شامل بشأن المناقشات التي دارت حول مشروع خطة العمل. وذكرت أن مشروع الخطة قد اعتمد مع الإبقاء على عدد كبير جدا من الفقرات (قرابة ٦٠ في المائة) بين قوسين وهو ما يدل على عدم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن تلك المسائل. ووجهت انتباه المجلس بصورة خاصة إلى الفقرات والمناقشات التي تهم المعهد وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة والواردة في إطار الفصل الخاص بالترتيبات المؤسسية، وإلى الفقرات المتعلقة بالترتيبات المالية المقترحة في مشروع خطة العمل.

٦٥ - وطُلب إلى المديرة بالنيابة أن تقدم الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.4، التي تتضمن لمحة عامة عن مختلف احتياجات البحث والتدريب ذات الصلة بالقضايا المتعلقة بالمرأة، واقتراحا بعقد مؤتمر دولي عن البحث والتدريب في مجال قضايا الجنسين. وأكدت المديرة بالنيابة أن هذا المقترح لا يزال في أولى مراحله، وأنه سيجري التوسع في تحديد تفاصيلية. وأيَّد المجلس الاقتراح، مسلِّما بأن الفقرة ٢١٣ من مشروع خطة العمل قد نصت على أنه "ينبغي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يقيم شبكات لمؤسسات البحث، وأن يكون، في مجال اختصاصه، بمثابة مركز لتنسيق التدريب في مجال الجنسين في منظومة الأمم المتحدة ككل".

٦٦ - واقترحت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُقدم هذه المبادرة بوصفها اقتراحا محددا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأيَّد المجلس هذا الاقتراح.

٦٧ - واستنادا إلى عدد الوكالات والمؤسسات والجامعات المهتمة بالبحث والتدريب في مجال المرأة وقضايا الجنسين، فضلا عن عامل الوقت ذي الأهمية البالغة، قدمت التوصيات التالية:

(أ) تنظيم مؤتمر دولي يقتصر على الوكالات التي تهتم بالبحث والتدريب في القضايا المتعلقة بالمرأة بغية تنسيق الأنشطة وأولويات البرامج على نحو ملائم. وجرى التأكيد على أن عقد هذا المؤتمر ضرورة ملحّة. واعتُبر أنه لا ينبغي أن يؤجل، وأنه من المحبذ أن يعقد في النصف الأول من عام ١٩٩٦؛

(ب) تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لمؤسسات البحث الأخرى والجامعات وفرادى الباحثين والخبراء بغية مناقشة مشاريع البحث والتدريب أو الأنشطة المحددة المتعلقة بالمرأة أو بقضايا الجنسين في جميع أنحاء العالم.

٦٨ - كذلك أثيرت المناقشات الحالية المتعلقة بمفهوم الجنسين، وبصورة خاصة بالنظر المعاني المختلفة التي تحملها عبارة "الجنسين" كلفظة ومصطلح عندما تترجم إلى لغات مختلفة. وذكرت إحدى عضوات المجلس أن هذه المسألة نوقشت في دورة لجنة مركز المرأة المعقودة مؤخرا. وقررت اللجنة تنظيم "مجموعة اتصال" تجتمع في الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ لإعداد اقتراح بقائمة من التعريفات والمصطلحات والنظر في امكانية إعداد مسرد لمسألة الجنسين والعبارات الأخرى الناشئة المتعلقة بالقطاعين الاجتماعي والاقتصادي. وطُلب إلى إحدى عضوات المعهد أن تقدم وصفا موجزا للبحث الذي اضطلع به المعهد في هذا المجال.

٦٩ - وفيما يتعلق بالتعريفات الناشئة للمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنهوض بالمرأة في القطاعات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أعلنت المديرة بالنيابة أن المعهد سيعد مسردا للمصطلحات الناشئة المتصلة بمسألة الجنسين.

٧٠ - واقترح المجلس أيضا أن يدرس المعهد امكانية الاشتراك مع المؤسسات أو الوكالات الأخرى في رعاية المؤتمرات والاجتماعات المقترحة. وأوصي أيضا أن يتولى المعهد، إذا أمكن، تنظيم هذه المؤتمرات على أساس أكثر انتظاما، أي مرة كل سنة أو سنتين.

باء - المتابعة

٧١ - أوضحت المديرة بالنيابة أن هدف البند ٨ (أ) من جدول الأعمال هو إمداد المجلس بالعناصر التي يمكن أن تيسر قيامه بتحديد الأولويات الرئيسية لبرنامج عمل المعهد، استنادا إلى القرارات الموضوعية للجمعية العامة ونتائج الاتفاقيات والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وترد في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.5 أيضا معلومات تكميلية عن الأولويات المحددة في خطط وبرامج العمل الاقليمية.

٧٢ - وشددت على أنه ينبغي لعمل المعهد في فترة السنتين القادمة أن يأخذ في الاعتبار العناصر والنتائج البارزة المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا والاتفاقيات الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليقات المحددة التي يبديها المجلس في مداولاته.

٧٣ - وأبدت رئيسة المجلس ملاحظة مؤداها أنه ينبغي للمعهد أن يركّز على المرأة ومشاكل المرأة على ألا يكون ذلك بمعزل عن مجمل المشاكل الانمائية. وينبغي له أن يحدد أولوياته وأن يقدم إسهامات في مختلف جوانب اتخاذ القرار التي تهم المرأة، وأكدت على أن تحديد الأولويات أمر ملح ذلك أن عددا متزايدا من النساء يعيشن ظروفا حرجة. وأشارت إلى أن جدول أعمال القرن ٢١ وثيقة مفيدة جدا، بالرغم من أنه يركّز على البيئة، لكن المعهد قد اكتسب قوة وخبرة فنية في بعض المجالات، مثل المياه والمرافق الصحية، وينبغي أن يواصل العمل فيها. وسلمت أيضا بقدرة المعهد في مجال الاحصاءات المتعلقة بالجنسين وشددت كذلك على ضرورة قيام المعهد بتعزيز عمله بشأن القضايا التي يضطلع فيها بدور متميز، مثل العمل المتصل بالمسنات. وأضافت أن على المعهد أيضا أن يسهم في تعريف المفاهيم، وأكدت من جديد على أنه يتعين تفادي الازدواجية. وينبغي تعزيز الاتصالات مع الوكالات والمؤسسات المعنية بالأمر تحديد الاحتياجات في مجالي البحث والتدريب. واقترحت الرئيسة أن يقوم المعهد بتعزيز تعاونه مع معاهد البحث مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

٧٤ - ومن أجل مواصلة المداولات، ذكرت إحدى عضوات المجلس أن إعلان فيينا يتناول قضايا لها صلة مباشرة بعمل المعهد، واقترحت أن يركّز المعهد أيضا جهوده وموارده على قضايا المرأة والأسرة. وذكرت إحدى عضوات المجلس أنه يتعين على المعهد أن يحدد برنامج عمله ويعطي الأولوية للقضايا المحددة المتعلقة بالمرأة. وأضافت عضوة أخرى أنه على الرغم من أن نطاق عمل المعهد ينبغي أن يكون محددا وقابلا للاستمرار، فإن هناك مسائل، مثل المياه، اهتمت بها المرأة اهتماما شديدا ولعب فيها المعهد دورا حاسما. وأشارت إلى أنـــه يتوفـر للمعهد فعـلا قـــدر كبير من المعرفة والخبرة بشأن هذه المسألة وهو ما ينبغي استغلاله، نظرا لأهمية ندرة المياه المتوقعة في المستقبل.

٧٥ - وأشارت عضوة أخرى إلى أهمية تكريس قدر متساو من الاهتمام والموارد لمسألة تمكين المرأة من الاضطلاع بدورها، معترفة بأن البيئة تشكل أحد مصادرها أيضا. كما تساءلت عن مدى التعاون والمشاورات بين المعهد ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل اللجنة الاحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان الاحصاءات المتعلقة بالجنسين.

٧٦ - وأبلغت ممثلة حكومة البلد المضيف المجلس بأن لجنة التنمية الاجتماعية قامت، في ٢٠ نيسان/أبريل، باعتماد قرار بشأن الاحتفال بعام ١٩٩٩ بوصفه السنة الدولية للمسنين. وفي هذا القرار دعي المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الى مواصلة الأنشطة البحثية التي يضطلع بها بشأن المسنات وفقا لتوصيات من المزمع اعتمادها في بكين. وذكرت أن منشور المعهد المتعلق بالمسنات قوبل بالترحيب وبالقبول الايجابي في محفل فيينا بشأن المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأضافت أنه ينبغي

الاستعاضة عن عبارة "المسنات" بعبارة "الطاعنات في السن". واعترفت رئيسة المجلس أيضا برواج منشور المعهد المتعلق بالمسنات وأعربت عن أملها في أن يواصل المعهد إعداد منشورات مماثلة.

٧٧ - وقالت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الوثيقة التي أعدت لهذا البند من بنود جدول الأعمال من شأنها أن تيسر إعداد خطة عمل لمنتصف المدة. واستدركت قائلة إن على المعهد أن يحترس بتنسيق عمله مع اللجان الاقليمية والوكالات الأخرى بغية تجنب الازدواج وتحديد أولويات تكون مفصلة على المستوى دون الاقليمي. وحيث أن بعض المجالات التي حددت في الخطط الاقليمية مشتركة، ينبغي سبر غور امكانية تحديد المزيد من الأنشطة الأقاليمية. ووافقت المديرة بالنيابة على هذه الملاحظات وأكدت من جديد أهمية تحويل مجالات الاهتمام المشترك الى اتفاقات للتعاون بين الوكالات. وأضافت أن دور المعهد بوصفه أداة للحفز بين الحكومات والمؤسسات وهيئات البحث والمنظمات غير الحكومية هو دور بالغ الأهمية.

٧٨ - وأعربت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن ارتياحها للتعاون الايجابي الذي تم خلال العقد الماضي بين المعهد واليونيسيف في مجال المرأة وإمدادات المياه والمرافق الصحية، وأكدت على التزام اليونيسيف بالاشتراك في رعاية حلقة العمل التي سوف تنظم في بكين بشأن "المرأة وامدادات المياه والمرافق الصحية".

٧٩ - وأبدت إحدى عضوات المجلس تعليقا على التوزيع غير المتوازن لأنشطة المعهد في المناطق المختلفة وأشارت الى عدم الاضطلاع بأنشطة في البلدان العربية. وفي هذا الصدد، أوضحت المديرة بالنيابة أن المعهد ظل حتى الآن يستجيب، في العديد من الحالات، الى طلبات محددة بدلا عن القيام بمبادرات استنادا الى استراتيجية بحثية، ويعود السبب في ذلك في العديد من الحالات الى القدر المحدود من الموارد المالية المتاحة له. وأكدت من جديد أن من الواضح أن اجراء الدراسات النموذجية وغيرها أيسر وأقل تكلفة في البلد المضيف منه في البلدان العربية، حيث تشكل اللغة عائقا حقيقيا لأن لغات العمل المعتمدة في المعهد هي الاسبانية والانكليزية والفرنسية، رغم أن اللغات الروسية والصينية والعربية هي أيضا لغات رسمية للأمم المتحدة. وأشارت كذلك الى ضرورة اجراء دراسة متأنية وإيجاد حلول مالية مناسبة لجميع الحالات.

٨٠ - وأوصت رئيسة المجلس بضرورة أن يقوم المعهد باستكمال التقارير الإعلامية المتعلقة بأنشطته سنويا أو مرة كل سنتين. وسلمت أيضا بأن العوائق المالية تحد من قدرة المعهد على الاضطلاع بولايته بصورة تامة. بيد أنها أشارت الى أنه توجد ضرورة الى التقيد بجدول منهجي للعمل بدلا من الاستجابة لمتطلبات محددة. وأضافت أن على المعهد، من ناحية أخرى، تكوين رؤية واضحة لأولويات السنوات المقبلة، وأن يتحلى، من ناحية أخرى، بما يكفي من المرونة للاستجابة للإمكانيات الجديدة في مجالي البحث والتدريب. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء لجنة للبحث والتدريب تتألف من أشخاص ذوي دراية في ميدان دراسات المرأة لكي تسدي المشورة الى المعهد.

٨١ - وأشارت ممثلة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية الى المؤتمر الدولي المقترح الوارد ذكره في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.4. وفي هذا الصدد، اقترحت أن يقوم المعهد والمركز بتنسيق تنظيم هذا المؤتمر وذكرت أن المركز يستطيع استضافة هذا النشاط. ومن أجل الإعداد لهذا المؤتمر، يستطيع المعهد إعداد قائمة وافية بأنشطة البحث والتدريب داخل منظومة الأمم المتحدة. كما يمكنه وضع تعريف لإقامة الشبكات والتعاون الممكن بين الوكالات ووضع خطة عمل في المستقبل. واقترحت أيضا ضرورة توجيه الدعوة الى الجهات المانحة لحضور المؤتمر بغية تحسين التفاعل بين هذه الجهات والمعهد. ورحب المجلس بهذا الاقتراح والعرض.

٨٢ - وكررت إحدى عضوات المجلس القول بأنه ينبغي عرض فكرة عقد هذا المؤتمر كاقتراح محدد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

رابعا - مساهمة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٨٣ - قدمت المديرة بالنيابة الوثيقة INSTRAW/BT/1995/INF/1، المعنونة: "المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والذكرى السنوية الخمسون للأمم المتحدة: مساهمة المعهد". وأشارت الى المنشور الصادر عن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعنون: "المرأة والأمم المتحدة ١٩٤٥-١٩٩٥". وبناء على طلب المديرة بالنيابة، قدمت مساعدة شؤون الإعلام وصفا موجزا للبرنامج؛ فذكرت أن المعهد يعكف على إعداد أنشطة على مستويات مختلفة، ومن ومثال ذلك على الصعيد الدولي المنشور المذكور أعلاه. أما الصعيد الوطني فذكرت أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يشكل جزءا من لجنة مشتركة بين الوكالات تابعة لمنظمات الأمم المتحدة أوكلت إليها مهمة تنسيق أنشطة الذكرى السنوية الخمسين، التي يزمع الاضطلاع بها في الجمهورية الدومينيكية. وسوف تشمل هذه الأنشطة إقامة معرض تعليمي فيما يتصل بندوة "التعليم العالمي"[١١] عن الأمم المتحدة، وتنظيم حفلات موسيقية، وربما إصدار طابعة بريدية تذكارية.

٨٤ - وقالت المديرة بالإنابة إن الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة تتيح فرصة جيدة للغاية لإعمال النظر في دورها مستقبلا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المكرسة في ميثاقها. وانطلاقا من هذا الهدف، يقوم المعهد بتنظيم سلسلة من الندوات عن موضوعات من قبيل ما للتكنولوجيات الجديدة (مثل التكنولوجيات التي تطبق في القطاع الزراعي وقطاعات المياه وتصريف الفضلات والمنسوجات والاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية) من أثر على حياة المرأة؛ والهياكل الجديدة للتجارة؛ ونظم الائتمان الوطنية والدولية؛ وبث الأخلاقيات عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري؛ وبروز تغيرات اجتماعية من قبيل الأنماط الجديدة للهجرة، والمستوطنات، واللاجئون، وازدياد البطالة.

خامسا - استعراض آثار القرارات الحكومية الدولية الأخيرة ذات الصلة بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والتفاعل الأقوى المقترح مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مركز المرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمات أخرى: خطط التفاعل بين المعهد والصندوق بعد عام ١٩٩٥

٨٥ - عرضت المديرة بالنيابة على المجلس الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.3. وأوضحت أن هذا البند وضع من قبل الدورة الرابعة عشرة للمجلس التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأعد قبل المناقشات التي أجريت في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة مركز المرأة. وأشارت الى أن الصعوبة في مناقشة هذا البند مردها الى أن عملية المناقشات داخل اللجنة لم تصل الى توافق في الآراء بشأن مشروع خطة العمل ولم تعالج "التفاعل الأقوى" المقترح. غير أن إحدى العضوات أشارت الى أنه بالرغم من هذه القيود، فإنه يلزم مناقشة المسائل ذات الصلة بالدور المقبل للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة في إطار هذا البند.

٨٦ - وأبلغت ممثلة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المجلس بأن المدير الإداري الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيد اعتماد نهج جديد يتضمن منظورا بشأن الفوارق بين الجنسين ويشجع على ذلك ضمن إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وأشارت الى أنه وردت إشارة سابقة الى الحالة الصعبة التي يمر بها الصندوق الإنمائي للمرأة وأوضحت أن الأسباب متعددة، تشمل عدم كفاية الموارد إزاء ازدياد الأعباء، وعدم ملاءمة النظم، وقدرا من سوء الإدارة. وأضافت إن هذه الأزمة تتجلى في الإفراط في الموارد الملتزم بها للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وتمنت لو أتيحت إمكانيات للتعاون مستقبلا. وأشارت كذلك الى التعاون بين المعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة، والى المنشور المشترك المعنون "المرأة في الأمم المتحدة ١٩٤٥ ١٩٩٥"، الذي أعد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة.

٨٧ - واسترعت ممثلة البلد المضيف انتباه المجلس الى فتوى حكومة الجمهورية الدومينيكية بشأن الطريقة التي عولجت بها مسألة ادماج المعهد الدولي بالصندوق الإنمائي للمرأة. ومضت تقول إن قرار الجمعية العامة ١١١/٤٨، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، نص بوضوح شديد على ماهية ما هو مطلوب، وهو أن يقدم الأمين العام تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ). بيد أنها قالت إن حكومتها دهشت لأن التقرير المطلوب لم يقدم الى اللجنة في وقت يكفي للنظر فيه قبل انعقاد دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

٨٨ - وأشارت الى قرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٩، فأوضحت أن الفقرة ٦ من هذا القرار طلب فيها من لجنة مركز المرأة أن تقوم باستعراض هذه المسألة وابداء رأيها فيها. بيد أن هذا لم يحدث لأن التقرير الوحيد

الذي قدم الى اللجنة كوثيقة تتضمن معلومات أساسية الى اللجنة هو الوثيقة A/49/217 المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، ولم يتح كذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/365، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤). وأعربت عن رأي مؤداه أن من المهم أن يتفهم جميع أعضاء المجلس الأسباب التي حدت بحكومتها الى اتخاذ هذا الموقف. وذكرت المجلس بأنه يوجد اتفاق قانوني مع البلد المضيف وبأنه ينبغي إيلاء اعتبار تام للآثار القانونية لانتهاك هذا الاتفاق. وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة الدومينيكية ترى أنها لم تبلغ بهذه الآثار القانونية على النحو الواجب. وأكدت من جديد أنه يحق للمجلس أن يقف على الأسباب التي حدت حكومتها لاتخاذ الموقف المذكور بشأن الطريقة التي عولجت بها مسألة الادماج.

٨٩ - أشارت ممثلة الأمين العام إلى أن تقرير الأمين العام الذي طلبت الجمعية العامة إعداده، في القرار ١١١/٤٨، قُدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة. وقد صدر التقرير في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ إلا أن اللجنة الاستشارية لم تتمكن من استعراضه إلا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، فقد نظر المجلس في تقرير الأمين العام إلى جانب تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في جلسته الموضوعية المستأنفة المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن مجموع النسخ المتاحة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم يكن كافيا لتعميمه على أعضاء اللجنة، فقد أتيح ذلك التقرير لجميع البعثات عبر قنوات التوزيع العادية ووزع على الوفود بمناسبة الدورة المستأنفة للمجلس. وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام الذي كان معروضا على كل من المجلس واللجنة، يعالج بوضوح الآثار القانونية المترتبة على الاقتراح.

٩٠ - ووجهت ممثلة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية انتباه المجلس إلى أن المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة والمركز اشتركا بنشاط في وضع مواد التدريب استنادا إلى المبدأ القائم على أن كلا من المنظمتين تتحلى بمزايا نسبية: فللمعهد خبرته في مجال البحوث، وللمركز خبرته في مجال طرق التدريب ووضع مواد التدريب مما أعطى قيمة مضافة إلى الناتج النهائي. وقدمت وصفا لأنشطة المركز وأعطت نبذة تاريخية موجزة عن التشارك بين المعهد والمركز وهو تشارك كانت حصيلته إنتاج سلسلة من مجموعات مواد تدريبية تتعلق بالمرأة، والإمداد بالمياه، والمرافق الصحية؛ والمرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والمرأة والإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

٩١ - ووجهت دعوة باسم مديرة المركز إلى المديرة بالنيابة لزيارة مركز تورين في عام ١٩٩٥. وذكرت أنه كانت تجري في ذلك الوقت مناقشة لمذكرة تفاهم بين المعهد ومركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية وأعربت عن أملها في أن توقع المذكرة قبل صيف عام ١٩٩٥.

٩٢ - وأكدت ممثلة مركز التنسيق التابع للمعهد في كوبا تأييدها للإبقاء على مقر المعهد في بلد نام، ليكون بذلك أقرب إلى الواقع الذي تعايشه المرأة كل يوم. وقالت إن المرأة في البلدان النامية، في حقيقة الأمر، بحاجة إلى تحولات في جميع المجالات لتحسين ظروفها وأحوالها. وأعربت عن قلقها إزاء الحجج

المقدمة كأساس للدمج المقترح وأكدت الحاجة إلى تعزيز جميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تعالج اهتمامات المرأة.

٩٣ - وأشارت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن آخر دورة للجنة مركز المرأة أثبتت أن ثمة ثغرات مفاهيمية جديدة وأن بإمكان معهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة الاضطلاع بدور هام في سد هذه الثغرات.

٩٤ - وذكرت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الأمين العام أصدر تعليمات ترمي إلى تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة بغرض زيادة إبراز وجودها. ودعت في هذا الصدد إلى تعزيز المؤسسات والهياكل المعنية بقضايا المرأة في الأمم المتحدة. وذكرت أن المرأة الأفريقية تدعو إلى الانتقال من مفهوم المرأة في التنمية إلى مفهوم الجنسين في التنمية. ومن المهم في هذا الصدد، أن يحدد بوضوح مفهوم الجنسين، وهو ما يتطلب بحوثا لإبراز مفهوم هذين المصطلحين قبل ترجمتهما بطريقة ملموسة في السياسات العامة. وأضافت قائلة إن معهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة يضطلع بدور رئيسي في هذا المجال.

٩٥ - وأشارت المديرة بالنيابة إلى ظهور مصطلحات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة فيما يتعلق بالمرأة، وإلى أنه أصبح واضحا أن الحاجة إلى إعداد ثبت شامل بالمصطلحات يستخدم كمرجع. وقالت إنه يمكن للمعهد القيام ببعض المبادرات في هذا الاتجاه.

٩٦ - ووجهت المديرة بالنيابة انتباه مجلس الأمناء إلا أن تقرير المعهد لا ينظر فيه إلا في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "النهوض بالمرأة: تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة". وأكدت المدير بالنيابة أن هذه الحالة تحد من قدرة المعهد على تزويد لجان الجمعية العامة المختصة بالاسهامات الموضوعية ونتائج البحوث في مجالات حاسمة من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل: المياه، والبيئة والتنمية المستدامة، وإدارة النفايات، والطاقة الجديدة والمتجددة، والمستوطنات البشرية، والتخفيف من حدة الفقر، والتصحر، والهجرة الدولية، والعنف ضد العاملات المهاجرات.

٩٧ - وأوضحت أن التغلب على هذه القيود الحاسمة، يستلزم أن يقدم المعهد تقاريره في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة للجنتين الثانية والثالثة من أجل تحسين التنسيق والتعاون في برامجه. واقترحت رئيسة المجلس أن ينظر المجلس في وضع توصية بشأن هذه المسألة.

سادســـا - مراكز التنسيق التابعة للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة

٩٨ - قدمت المديرة بالنيابة الوثيقتين INSTRAW/BT/1995/R.6 و INSTRAW/BT/1995/R.6/Add.1، موضحة مهام مراكز التنسيق كما هي محددة في الفقرة ٢ من المادة الثانية من ولاية المعهد فضلا عن الإجراءات التي اتخذت خلال عام ١٩٩٤، والاقتراحات الداعية إلى تنشيط مراكز التنسيق والإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس. وعلاوة على ذلك، أوضحت للمجلس أنه في أثناء الاجتماع التحضيري الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا، عقدت مراكز التنسيق التابعة للمعهد في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورات غير رسمية علاوة على مؤتمر صحفي (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، حيث طلبت هذه المراكز توجيه الدعوة إلى واحد أو اثنين من مراكز التنسيق من كل منطقة لحضور اجتماع المجلس، وأوصت بتوجيه الدعوة إلى مراكز التنسيق الموجودة في كندا وكوبا وإيطاليا وسري لانكا.

٩٩ - وذكرت المديرة بالنيابة أن الفكرة من وراء شبكة مراكز التنسيق هي أن يصبح المعهد بمثابة جسر يصل بين هياكل البحث والتحليل وعملية صنع القرارات السياسية، وذلك بالتعاون مع اللجان الإقليمية. بيد أن بعض المشاكل التي ترجع إلى حالات الإمداد، وعدم كفاية الموارد، والبعد الجغرافي داخل البلد وأوجه القصور في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تجعل من الصعب على العديد من مراكز التنسيق تنظيم أنشطتها وتعزيزها على النحو المناسب. واقترحت أن ينظر المجلس في إنشاء شبكة من مراكز التنسيق تكون قادرة على توفير تغطية جغرافية ومعالجة الأولويات الموضوعية.

١٠٠ - وبناء على طلب المديرة بالنيابة، أوجزت الموظفة المسؤولة عن برنامج مراكز التنسيق النقاط الرئيسية في الوثيقة. وتشمل هذه النقاط الحاجة إلى إعادة تنشيط مراكز التنسيق بأن يطلب منها تغذية مرتدة منتظمة؛ وإمكانية وجود أكثر من مركز تنسيق واحد في كل بلد؛ وإنشاء نظام منسق لمراكز التنسيق على الصعيد الاقليمي. وأشارت أيضا إلى الطلبات المستمرة المقدمة من بعض مراكز التنسيق من أجل الحصول على تمويل.

١٠١ - وأشارت رئيسة المجلس إلى الحاجة إلى تزويد مراكز التنسيق بتعليمات واضحة بشأن طبيعة دورها، وخاصة إذا كان ينتظر منها تقديم المساعدة في توزيع الوثائق وتنظيم الأنشطة. وذكرت أيضا أنه في حالة تقديم هذه المراكز لتغذية مرتدة، فإنها ينبغي أن تتلقى تحليلا لهذه التغذية المرتدة في الوقت المناسب.

١٠٢ - وبناء على طلب من رئيسة المجلس، أوضحت المديرة بالنيابة الإجراءات المتبعة في ترشيح مراكز التنسيق. وبعد ذلك اقترحت أن يقوم أعضاء المجلس بمبادرة للتشجيع على تحسين التفاعل فيما بين مراكز التنسيق في مناطق كل منها.

١٠٣ - وأعرب عدد قليل من أعضاء المجلس عن قلقهم من نشوء مشاكل إذا تم ترشيح اثنين أو أكثر من مراكز التنسيق في البلد نفسه. ولهذا الغرض، حث المجلس المعهد على وضع نظام للتنسيق والتعاون في تنفيذ أعمال مراكز التنسيق وتعيين مراسلين حيثما يتطلب الأمر ذلك، في جميع المناطق، وفقا لنظامه الأساسي.

١٠٤ - واستفسر عدد من أعضاء المجلس عن الإجراء الذي سينظر فيه عند الموافقة على مركزي تنسيق داعمين أو أكثر في بلد ما، على الرغم من أن وزارة الخارجية المعنية هي التي ينبغي أن تقوم بتسمية مراكز التنسيق.

١٠٥ - وأشار أحد أعضاء اللجنة إلى أن بالإمكان تصنيف مراكز التنسيق التابعة للمعهد إلى فئتين: المراكز التي ستعمل في مجال جمع المعلومات للمعهد ونشر معلومات المعهد، والمراكز التي ستمثل المعهد في الحلقات الدراسية وغيرها من الأنشطة.

١٠٦ - وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن آليات المتابعة والحاجة إلى تنشيط بعض مراكز التنسيق. وأثيرت أيضا مسألة تقييم أداء هذه المراكز.

١٠٧ - وأبدى بعض أعضاء المجلس موافقتهم على أن بالإمكان إنشاء شبكة إقليمية لمراكز التنسيق بطريقة ديمقراطية وأن بامكان هذه المراكز مساعدة المعهد في برامج التدريب والحلقات الدراسية داخل المنطقة. وأشارت رئيسة المجلس إلى أن المعهد في حاجة إلى وضع إجراءات بشأن هذه الحالات.

١٠٨ - كذلك رأى عضو آخر من أعضاء المجلس أن أنشطة البحث والتدريب التي تضطلع بها مراكز التنسيق ينبغي أن تعتبر مفيدة للمعهد.

١٠٩ - وأوضحت إحدى أعضاء المجلس أن مركز التنسيق في بلدها لم يعد له وجود، وطلبت توضيحا بشأن الخطوات الإجرائية التي تتبع لإنهاء العلاقات مع مراكز التنسيق التي لم يعد لها وجود.

١١٠ - وأعربت ممثلة مركز التنسيق في كوبا عن ارتياحها لحضورها الاجتماع. ودعت إلى توسيع نطاق الشبكة وإلى دراسة اتباع عملية أكثر مرونة في اختيار مراكز التنسيق، تراعي خصائص كل منها. وأوضحت مهام مركز التنسيق التابع للمعهد في بلدها، والمجموعة الكبيرة من أنشطة البحوث والتدريب التي يضطلع بها.

١١١ - وأثارت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثلاث مسائل تتعلق بإنشاء مراكز التنسيق وهي: الجوانب الإجرائية؛ ودور مراكز التنسيق التابعة للمعهد في أمريكا اللاتينية؛ والحاجة إلى تحديد الغرض الحقيقي لمراكز التنسيق والدور المتوقع أن تؤديه.

١١٢ - وأكدت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أهمية توضيح مهام مراكز التنسيق. وأبلغت المجلس أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستعقد في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ١٩٩٥ ندوة بشأن القيادة فيما يتعلق بافريقيا وذلك في كمبالا بأوغندا، ووجهت الدعوة إلى مديرة المعهد بالنيابة للمشاركة في هذه الندوة من أجل تشجيع المعهد على القيام ببرمجة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا لبرنامج العمل.

١١٣ - وذكرت المديرة بالنيابة أن المعهد مؤسسة حكومية دولية مستقلة تعالج قضايا المرأة ومسؤولة مباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وذلك هو أساس قيام الحكومات بتسمية مراكز التنسيق. وأشارت إلى الحاجة إلى تقييم مهام مراكز التنسيق، والعلاقة القائمة على الفائدة المتبادلة لكل من المؤسستين. وأضافت قائلة إنه ينبغي أن يكون بمقدور مراكز التنسيق تقييم قدرة المعهد على الاستجابة لاحتياجاتها.

١١٤ - وقرأت رئيسة المجلس برقية واردة بالفاكسيميلي من مجلس الولايات المتحدة للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة تتعلق برسالة بعثتها منظمات غير حكومية من أوكرانيا، وبيلاروس، وروسيا، ومالدوفا، بشأن إنشاء لجنة إقليمية تسمى "مؤيدو برنامج المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة في ويستنيس" (وتضم بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في أوروبا وشرق آسيا). والأهداف الرئيسية لهذه الرابطة المهنية لأصدقاء المعهد هي: إنشاء ومواصلة وإدارة الدراسات البحثية والإحصاءات المتعلقة بالنهوض بالمرأة؛ ودراسة أثر الاقتصاد والحياة الاجتماعية على المرأة في منطقة ويستنيس؛ والاستجابة لاحتياجات المجموعات النسائية بتقديم خدمات الاتصالات والإعلام، والتدريب وحلقات العمل، وتسهيل مشاركة المرأة على الصعيد الدولي عن طريق تنفيذ برامج مشتركة تركز على النهوض بالمرأة.

١١٥ - وأوضحت المديرة بالنيابة أن مجلس الولايات المتحدة للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة أعد تقريرا موجزا يتضمن ١١ مبادرة إقليمية اضطلع بها المجلس في إطار برنامج أولوياته لعام ١٩٩٥ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وهو تقرير سيقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة للنظر فيه ويمكن إدراجه في التقرير الوطني للولايات المتحدة. وشملت بعض البرامج ذات الأولوية ما يلي: البيئة، والتمكين السياسي، وحقوق الانسان، والتعليم، والتدريب، والعنف ضد المرأة، والنساء اللاجئات والمهاجرات والنساء العاملات.

١١٦ - وأعربت عن ترحيبها باقتراح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوضيح أدوار ومهام مراكز التنسيق، فضلا عن مسألة تمويل أنشطة مراكز التنسيق، باعتبارها جوانب ينبغي تحديدها فيما يتعلق بفترة السنتين القادمتين للميزانية البرنامجية للمعهد. وأشارت إلى أن المعهد سيعد مقترحات أكثر تحديدا لعرضها على الدورة التالية لمجلس أمناء المعهد.

١١٧ - ووافق المجلس بالتزكية على تسمية مركزي تنسيق جديدين وهما: "مركز الدراسات والترويج والإعلام بشأن التنمية الاجتماعية" في بوركينا فاصو؛ والمركز الوطني للمرأة في سورينام "Nationaal Centrumvoor de vrouw-NCV".

سابعا - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي

١١٨ - لأغراض المداولات المتعلقة بالوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.1، قرر المجلس أن ينظر في هذا البند من جدول الأعمال في جلسة مغلقة؛ وعليه سيقتصر هذا الجزء من التقرير على إيراد التوصية التالية.

١١٩ - أوصى المجلس بالاجماع بأن يمدد عقد المديرة بالنيابة حتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، على الأقل وذلك لضمان إنجاز الأعمال التحضيرية للدورة القادمة في أوائل عام ١٩٩٦.

ثامنا - استعراض الحالة المالية وحالة ميزانية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

١٢٠- ذكرت رئيسة المجلس أنه تم فعلا إقرار ميزانية فترة السنتين للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في عام ١٩٩٤ وفيما يتعلق بعام ١٩٩٥ لا يلزم فعلا سوى تنقيح تقديرات الاحتياجات المالية من أجل تنفيذ أنشطة السنة.

١٢١- وأعرب المجلس عن قلق بشأن الآثار المترتبة على موظفي المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة من جراء شغور وظائف عليا في عديد من الوحدات ولاسيما فيما يتعلق بصلة تلك الآثار بالوضع الراهن لرئيسة مجلس الإدارة التي لا يزال اسمها مدرجا في كشف مرتبات المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بالإضافة إلى تكاليف الاستشارات اللاحقة الضرورية للاستعاضة عنها. وطلب المجلس حسم هذه المسألة على سبيل الأولوية وتعويض المعهد تبعا لذلك.

١٢٢- وقدمت وحدة الإدارة التنقيح المالي الوارد في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.2 الذي يعكس تقديرات تنسجم مع الميزانية البرنامجية التي اعتمدت في اجتماع المجلس المعقود في عام ١٩٩٤. واشتملت الوثيقة على جداول وعلى تحليلات مالية بشأن الاشتراكات المقبوضة والنفقات المتكبدة والالتزامات المستحقة السداد لعام ١٩٩٤. وأكدت المسؤولة الإدارية على أنه يجب الاحتفاظ بمبلغ مليون دولار كاحتياطي من جملة الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني لضمان تنفيذ عمليات المعهد المقبلة.

١٢٣- وتم الحصول على أموال إضافية لأنشطة المعهد أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كان قد تم إدراجها في تقديرات الميزانية لعام ١٩٩٥ وبناء على توصية لجنة التخطيط الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك تم تقدير موارد مناظرة لاقتناء وتحديث معدات حاسوبية للمعهد بالإضافة إلى تركيب

نظام بريدي الكتروني من شأنه أن يقلل بدرجة كبيرة من تكاليف الاتصالات بالمعهد. وكانت هذه المسألة أيضا من بين القضايا التي نظرت فيها لجنة التخطيط الاستراتيجي في اجتماعها المعقود في كانون الثاني/يناير الماضي.

١٢٤- وعرضت المديرة بالنيابة ميزانية منقحة وبرنامجا للعمل (انظر المرفق الأول). وخططت هذه الأنشطة المقترحة بما يتمشى وبرنامج العمل الشامل الذي وافق عليه المجلس لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ولكن مراعاة مدى ما هو متاح من الوقت والموارد البشرية والمالية ولدى إعداد التقديرات منحت الأولوية لإنجاز الأنشطة التي بدأت بالفعل بالإضافة إلى تلك المتعلقة باشتراك ومساهمة المعهد الدولي في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٢٥- ولاحظ المجلس أن الميزانية المنقحة وبرنامج العمل للأنشطة التي عرضتها المديرة بالنيابة لم تتجاوز الاحتياجات المالية الواردة في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.2/Rev.1 كما لاحظ أن اقتراح المديرة بالنيابة يكفل الحصول على مستوى من الأموال يكفي لتوفير مبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو الاحتياطي المطلوب للصندوق الاستئماني. واستنادا إلى الوثائق التكميلية التي قدمتها المديرة بالنيابة وافق المجلس على برنامج العمل وإعادة تخصيص الموارد المالية، بحيث لا تتجاوز الحد الأقصى الذي وافق عليه المجلس في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

١٢٦- وأثنى ممثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على عرض الحالة المالية وحالة الميزانية على نحو ما ورد في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.2/Rev.1 إلى ضرورة اعتماد الطلبات التي قدمتها المديرة بالنيابة بشأن مسائل الموظفين والمسائل المتعلقة بالميزانية، رهنا بموافقة مكتب إدارة الموارد البشرية.

١٢٧- وفضلا عن ذلك أشار ممثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية إلى أن الحالة المالية الراهنة للمعهد تتطلب بذل جهود كبيرة من جانب المديرة بالنيابة وبمساعدة أعضاء المجلس لتأمين زيادة كبيرة في مستوى المساهمات لعام ١٩٩٥ والسنوات اللاحقة. كما اقترح ضرورة أن يعكس تقرير المجلس مناشدة واضحة موجهة إلى البلدان المانحة للمحافظة على استمرار تدفق المساهمات.

١٢٨- وذكرت رئيسة المجلس أن من البديهي أن يضطلع جميع أعضاء المجلس بأنشطة لجمع الأموال في بلدانهم هم وعلى نطاق العالم. وخلصت إلى أنها سوف تواصل مسعاها المتعلق بزيادة مساهمة هولندا للمعهد.

١٢٩- وأعربت المديرة بالنيابة عن تقدير المعهد لكون حكومة هولندا حافظت على مستوى مساهمتها لعام ١٩٩٤ في مستوى السنوات السابقة. وأعربت عن شكر مماثل لحكومة إيطاليا بشأن مساهمتها.

١٣٠- كما اقترحت النظر في مسألة توفير آلية لتخفيف آثار تحويل العملات ووضع الترتيبات اللازمة للقيام بأنشطة جمع الأموال والتفاوض بشأن المساهمات المقدمة للمعهد بعملات وطنية.

١٣١- ورحب المجلس بتعيين المديرة بالنيابة وبالتدابير التي اتخذتها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٣٢- ولم يؤيد أعضاء المجلس إعادة تصنيف وظائف الفئة الفنية مشددين على التوصيات التي قدمتها لجنة التخطيط الاستراتيجي في الاجتماع المعقود في كانون الثاني/يناير الماضي والتي تلزم الجهات المعنية بملء الشواغر في المعهد فورا. وقرر المجلس أن يظل ملاك موظفي المعهد على النحو الذي تمت المصادقة عليه في الميزانية البرنامجية الأصلية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وطلب التحلي بالمرونة لدى شغل المناصب الشاغرة حسبما يقتضي برنامج عمل المعهد.

١٣٣- وأوصى المجلس بشدة بتمديد عقود جميع موظفي المعهد بما فيها عقد المديرة بالنيابة على الأقل حتى موعد انعقاد اجتماع المجلس المقبل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

١٣٤- وبالإضافة إلى ذلك أيد المجلس بالإجماع توصية المديرة بالنيابة التي تدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لجعل مكتب تنظيم الموارد البشرية يقوم بإنشاء ثلاث وظائف من فئة الموظفين الوطنيين بالمعهد وبإعـــادة تصنيف وظائف محلية تشمل وظيفتين من فئة الخدمات العامة من الرتبة خ ع - ٦ إلى الرتبة خ ع - ٧ على نحو ما جاء في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.2/Rev.1.

١٣٥- وطلبت المديرة بالنيابة من المجلس أن ينظر بعين العطف في وضع كافة الترتيبات اللازمة لإزالة المعوقات السوقية لضمان اشتراك المعهد على نحو ملائم في محفل المرأة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بما في ذلك إيفاد بعثة تحضيرية متقدمة.

١٣٦- واقترحت المديرة بالنيابة أن يتألف وفد المعهد الدولي إلى المؤتمر من رئيسة المجلس والمديرة بالنيابة وثلاث موظفات على الأقل. وفيما يتعلق باشتراك المعهد في المحفل اقترحت أن ينظر المجلس في مسألة اشتراك اثنتين من الموظفات في كل واحدة من الأفرقة الأربعة التي سينظمها المعهد أثناء المحفل. بالإضافة إلى ذلك يمكن للزميلات المؤهلات اللائي يشتركن في أعمال المعهد أن يشكلن جزءا من وفد المعهد بناء على مبادرتهن الخاصة وعلى حسابهن الخاص.

١٣٧- ووافق المجلس على تشكيل وفد المعهد إلى المؤتمر وإلى المحفل رهنا بالتوجيهات ذات الصلة.

أولا - الاستنتاجات

١٣٨- رحب المجلس بتعيين المديرة بالنيابة حتى نهاية عام ١٩٩٥ وبالتدابير التي اتخذتها بهذه الصفة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأوصى المجلس بتمديد تعيين المديرة بالنيابة بالإضافة إلى تمديد تعيين موظفات المعهد الأخريات على الأقل حتى موعد الاجتماع المقبل للمجلس من أجل عدم الإضرار بالأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمجلس الأمناء.

١٣٩- وحث المجلس المديرة بالنيابة على القيام في أسرع وقت ممكن ببدء عملية تعيين رئيسة وحدة البحث والتدريب ورئيسة دائرة الإعلام والاتصالات والوثائق، ورئيسة دائرة الإدارة والمالية؛ وطلب المجلس التحلي بالمرونة في ملء هذه الشواغر وغيرها من أجل تنفيذ برامج المعهد.

١٤٠- وأعرب المجلس عن بالغ القلق بسبب استنزاف الموارد الراهنة نسبة لاستمرار تكبيل وظيفة من الرتبة ف - ٥ والخدمات الاستشارية التي غدت لازمة في القسم الإداري بالمعهد، وطلب حسم هذه المسألة على سبيل الأولوية وتعويض المعهد تبعا لذلك. وقيل إنه ينبغي أن تظل وظيفة ف - ٥ في هذا المستوى بالقسم الإدراي بالمعهد.

١٤١- وأوصى المجلس بتعزيز وتحديث مكتب الاتصال بنيويورك لتسهيل التعاون بين المعهد ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان المانحة.

١٤٢- ومن أجل تعزيز قدرة المعهد على جمع الأموال، حث جميع الأعضاء على المساعدة في الجهود التي تبذلها المديرة بالنيابة لجمع الأموال للمعهد. واقترح المجلس في هذا الصدد الحصول على المساعدة القيمة التي يقدمها الأمين العام فيما يتعلق بتعبئة دعم الحكومات والوكالات لجمع الأموال اللازمة لتمكين المعهد من الاضطلاع بولايته على نحو فعال.

١٤٣- ووافق المجلس على الاقتراح الذي يدعو إلى أن يطلب إلى مكتب تنظيم الموارد البشرية أن يقوم بتطبيق جدول الموظفين الوطنيين على ثلاث وظائف لموظفين مؤهلين في المعهد. وفضلا عن ذلك ينبغي مراجعة واستكمال رتب ومرتبات جميع الموظفين المحليين حسب الاقتضاء.

١٤٤- ووافق المجلس كذلك على تحديث مرافق المعهد ولاسيما في مجال تجهيز البيانات والاتصالات ومعدات الطباعة بما في ذلك تركيب شبكات البريد الالكتروني ونظم (انترنت) والأقراص الليزرية (CD ROM) من أجل تيسير عمل المعهد. ويرمي ذلك إلى توسيع نطاق عملية تعزيز عمل المعهد وإظهاره للعيان.

١٤٥- وأحاط المجلس علما بالموارد المالية والبشرية المتاحة في الميزانية المعتمدة لضمان وتأمين التنفيذ الفعال لخطة عمل المعهد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتدفق التبرعات إلى الصندوق الاستئماني للمعهد. ووافق المجلس على تخصيص ما يكفي من الموارد المالية من أجل ضمان اشتراك المعهد في المؤتمر.

١٤٦- نصح المجلس مديرة المعهد بالنيابة بوضع برامج جديدة لتسويق ونشر منشورات المعهد بخلاف آليات التوزيع الحالية وذلك لتعميم تلك المنشورات على المزيد من مؤسسات البحث والجامعات والمنافذ الأخرى.

١٤٧- وأحاط المجلس علما مع التقدير بالنموذج الجديد للتقرير المتعلق بالحالة المالية والميزانية الذي عرضته المديرة بالنيابة ووافق على الاعتمادات المنقحة للميزانية لعام ١٩٩٥ الواردة في الوثيقة INSTRAW/BT/1995/CRP.2/Rev.1، حسبما نقحت أثناء الاجتماع.

تاسعا - مسائل أخرى تتصل بعمل المعهد

١٤٨- كرس الجزء الأول من الوقت المخصص لهذا البند من جدول الأعمال، لعرض برنامج التدريب المتناغم المتعدد الوسائط الجديد، (المرأة، إدارة البيئة والتنمية المستدامة على النحو المعروض في الفقرات ٧٠ إلى ٧٣ من الوثيقة INSTRAW/BT/1995/R.2. وأوضحت المديرة بالنيابة أن برنامج التدريب هذا قد أعد بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. وأشارت إلى أن كتيب التدريب يشتمل على خمسة أجزاء موضعية هي (١) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة وأنشطة منظومة الأمم المتحدة؛ (٢) المرأة والصحة البيئية؛ (٣) المرأة كأداة للتغيير في القطاع الإنمائي؛ (٤) المرأة كمديرة للبيئة؛ (٥) المرأة والمؤشرات البيئية وبرنامج بناء القدرات. وقدمت موظفة بالمعهد، مسؤولة عن إعداد الهيكل العام والمحتوى الموضوعي والمجموعات المستهدفة إلى المجلس تقديرات لتكاليف ترجمة البرنامج إلى اللغتين الاسبانية والفرنسية بالإضافة غلى تكلفة الاستنساخ والنشر. وقدم ممثل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية عرضا لمنهجية التدريب المتناغم المتعدد الوسائط والنهج المستمر في التدريب، المتصور لهذه المادة وشرح العناصر التي تكون البرنامج.

١٤٩- وأثنى أعضاء المجلس على البرنامج التدريبي الجديد، المرأة والإدارة البيئية والتنمية المستدامة وأوصوا بالنظر في تخصيص اعتمادات من الموارد المالية لترجمة ونشر البرنامج.

١٥٠- ولدى النظر في البند العاشر من جدول الأعمال قدمت المديرة بالنيابة الوثيقة INSTRAW/BT/1995/INF/3 ولفتت نظر المجلس إلى عدة دعوات تلقاها المعهد من منظومة الأمم المتحدة للمساهمة والاشتراك في العديد من الاجتماعات ومن مؤسسات أكاديمية وغير حكومية ومن برامج مشتركة توجد في مراكز للبحث، بالإضافة إلى طلبات عديدة مقدمة من منظمات غير حكومية دولية ومحلية تطلب

فيها دعما ماليا. وبالرغم من ذلك، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلق بشأن اشتراك المعهد في اجتماعات أو أنشطة برنامجية بسبب أوضاع الميزانية.

١٥١- وأعربت الرئيسة وعضوات المجلس عن التقدير للمديرة بالنيابة لإبراز المعهد وأشرن إلى ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير في هذا المجال وفقا لمجالات الأولوية المعتمدة لبرنامج عمل المعهد.

١٥٢- طلبت قلة من عضوات المجلس معلومات وإيضاحات إضافية عن نطاق التعاون المحتمل مع المؤسسات المذكورة في الوثيقة قيد النظر.

١٥٣- ولفتت المديرة بالنيابة نظر أعضاء مجلس الأمناء، إلى الحاجة إلى فريق من المحررين وفريق من المراجعين بالإضافة إلى فريق استشاري للمطبوعات لمواد المعهد. وأضافت أنه يمكن تشكيل هذه الأفرقة من عضوة واحدة من لجنة التخطيط الاستراتيجي يمكن أن تكون هي الرئيسة الحالية للمجلس، وإحدى عضوات المجلس ممن يرغبن في أداء هذه المهمة من ثلاث أو أربع من الباحثات المعروفات جيدا.

١٥٤- وأوصت بعض عضوات المجلس بشدة، بتغيير الاستمارة الحالية لأخبار المعهد وتحسين نوعية المواد. كما أوصى المجلس بضرورة تخصيص ميزانية لترجمة وطبع كل واحد من منشورات المعهد.

١٥٥- وفيما يتعلق بمكتب الاتصال التابع للمعهد في نيويورك، والذي تتمثل مهمته الرئيسية في أن يقوم بدور حلقة الدعم لجميع أنشطة المعهد في الأمم المتحدة، أعربت المديرة بالنيابة عن تقديرها لموظفي الفئة الفنية للقيام بمهام عديدة. وأشارت كذلك إلى أن الحيز المكاني والمعدات لا يلائمان التمثيل الفعال للمعهد أو تنفيذ جميع أنشطته بالرغم من الإيجار العالي الذي يجري دفعه.

١٥٦- وأوصى المجلس برفع مستوى مكتب الاتصال للمعهد في نيويورك.

عاشرا - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة

١٥٧ - فيما يتعلق بهذا البند، أوضحت المديرة بالنيابة أنه بغية الموافقة على موعد محدد لانعقاد دورة مجلس الأمناء، ينبغي النظر في العوامل التالية: (أ) برنامج المعهد لفترة السنتين؛ (ب) إن السنة المالية للميزانية العادية للأمم المتحدة هي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ (ج) أن مؤتمر الأمم المتحدة لعقد التبرعات ينعقد عادة في تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، عندما تعلن الدول الأعضاء مساهماتها للسنة التالية. ومن ثم، فإن مجالس مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها تنظم اجتماعاتها عادة قبل سنة الميزانية التالية بمدة ستة أشهر. وبصرف النظر عن ذلك، فإن مجلس أمناء المعهد يجتمع في شباط/فبراير أو نيسان/أبريل للموافقة على برنامج وميزانية فترة السنتين الجارية. وبعد أن أشارت المديرة بالنيابة إلى مختلف التعليقات التي أبديت خلال مناقشات عدد من بنود جدول الأعمال، أكدت على أن موعد

انعقاد دورة المجلس المقبلة ينبغي أن يحلل بصدد الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل الموضوعي والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٥٨ - واقترحت إحدى عضوات المجلس أنه ينبغي أن يعقد اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي عقب المؤتمر مباشرة في بكين، وذلك لتحليل النتيجة وإعداد برنامج العمل والميزانية اللذين سيعرضان على المجلس للموافقة عليهما في بداية السنة المقبلة. ووافق المجلس على أن تعقد الدورة المقبلة في وقت مبكر قدر الإمكان في عام ١٩٩٦.

حادي عشر - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الخامسة عشرة

١٥٩ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، اعتمد المجلس التقرير المتعلق بدورته الخامسة عشرة (INSTRAW/BT/1995/R.7 و Add.1-11).

ثاني عشر - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٦٠ - عقدت الدورة الخامسة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في مقر المعهد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وعقد المجلس ثماني جلسات.

١٦١ - وافتتحت الدورة إلز بوستيل - كوستر بصفتها رئيسة المجلس. وأشارت في معرض ترحيبها بأعضاء المجلس إلى أن الدورة تعقد في لحظة حاسمة بالنسبة للمعهد. وأعربت عن أملها في أن تنظر المداولات في أفضل السبل لتعزيز عمله مستقبلا. وأشارت إلى أنه لن تكون هناك تنمية مستدامة، ولن تكون هناك نهاية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولن يكون هناك استقرار في سكان العالم ولا مساواة، ما دامت اهتمامات المرأة تحتل وضعا هامشيا في التيار الرئيسي للسياسات الإنمائية السياسية والاقتصادية. وبالتالي، فإن المعهد سيتعين عليه أن يعيد النظر في برنامج عمله في ضوء تلك التطورات وأيضا فيما يتصل بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعربت عن امتنانها للمديرة بالنيابة لجميع ما اضطلعت به وأنجزته من مهام منذ تعيينها.

١٦٢ - وألقى جي تشاوزو، ممثل الأمين العام، خطابا أمام المجلس. وأعرب عن سعادته لتمثيل الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشرة لمجلس أمناء المعهد كما أعرب مجددا عن تقدير الأمين العام لحكومة الجمهورية الدومينيكية. وأشار إلى أن رسالة الأمين العام إلى المجتمع العالمي بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، التي ألقيت أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قد أكدت على ضرورة إعمال المرأة لكامل حقوقها وإمكاناتها إذا ما أريد التوصل إلى حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية بأي

قدر من النجاح. وأشار إلى أن اهتمامات المرأة احتلت مركزا محوريا في كثير من المؤتمرات العالمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأشار إلى أن الاعتراف على نطاق واسع بتمكين المرأة يمثل عاملا محوريا في معالجة القضايا الإنمائية الكلية مثل قضية السكان؛ والاستدامة البيئية؛ وتخفيف حدة الفقر؛ والتنمية الاجتماعية؛ وندرة الأغذية؛ والطاقة؛ والتحضر.

١٦٣ - وأبرز ممثل الأمين العام عمل المعهد في مجال الإحصاءات، ودراسة استغلال الوقت، بما في ذلك عمل المرأة دون أجر في مجال الحسابات والإحصاءات القومية، ومن أجل إدماج ذلك العمل في الاقتصادات الوطنية والعالمية. وأكد أهمية البرنامج الذي يضطلع به المعهد في مجال المياه وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في إدارة الإمداد بالمياه. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه تم بالتعاون مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تنظيم حلقة تدريبية مشتركة في ناميبيا. كما أعرب عن اهتمام تلك الإدارة بالتعاون مع المعهد في تنظيم حلقات تدريبية بشأن المرأة، والإدارة البيئية، والتنمية المستدامة.

١٦٤ - وأشار إلى أن الاقتراح المتعلق باندماج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سيناقش في الدورة الخمسين للجمعية العامة في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بكين. وفي هذا الصدد، أكد أنه بصرف النظر عما قد تسفر عنه المداولات من نتيجة نهائية، فإن دور المعهد وولايته سيظلان يحتلان مكانة بالغة الأهمية في حقل التنمية.

١٦٥ - وأدلت ببيان استهلالي جاكلين مالاغون، وزيرة التعليم في الجمهورية الدومينيكية، التي تتمتع بعضوية المجلس بحكم منصبها كممثلة للبلد المضيف، فرحبت، بالنيابة عن حكومتها، بالمجلس وأكدت الأهمية التي تعلقها حكومتها على الاقتراح المتعلق باندماج المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ووجهت انتباه المجلس إلى قرار المجلس ١٠/٩٥ المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي اتخذه المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في نيويورك، والذي يشير إلى الوضع الإداري والمالي للصندوق. وبعد أن قرأت القرار، خلصت إلى أنه يعطي منظورا جديدا تماما لحالة الاقتراح المتعلق بالاندماج، وبالتالي فإن الاندماج يعد غير مقبول.

١٦٦ - وأبرزت الوزيرة، في البيان الذي أدلت به، الأساس القانوني لإنشاء المعهد بعرض اقتباسات من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس. وأشارت إلى أن الاصلاحات المؤسسية المقترحة لمؤسسات الأمم المتحدة التي تعالج موضوع النهوض بالمرأة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الإصلاح العام للأمم المتحدة، وكذلك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من أجهزة المنظومة، حيث أن ولاياتها الأولية سيتعين أن تعالج قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء السلم.

١٦٧ - وفي ختام بيانها، رحبت السيدة مالاغون بجميع أعضاء المجلس في الجمهورية الدومينيكية ولا سيما الأعضاء اللائي يحضرن لأول مرة. وطلبت أن ينشر بيانها الشفوي على هيئة مرفق، وفقا للممارسة التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٤ (انظر المرفق الثاني).

١٦٨ - وأشارت المديرة بالنيابة في بيانها إلى أنه حتى مع احتمال التكرار المستمر، ينبغي أن يشارك المرأة والرجل على قدم المساواة في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن تقييم الإنجازات الكبرى التي تحققت في مجال النهوض بالمرأة منذ إنشاء المعهد رسميا بقرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، يبين أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه في مجال البحث والتدريب، وبخاصة فيما يتعلق بأثر العلم والتكنولوجيا في الحياة اليومية للمرأة، وفي ترجمة المعارف القائمة المتراكمة إلى مقررات للسياسات، وعلى كفاءة المؤسسات في تعزيز التنمية المستدامة.

١٦٩ - وشددت المديرة بالنيابة على أن التنمية والديمقراطية الحقيقيتين تصبحان حقيقة واقعة عندما تتوفر لجميع قطاعات السكان مشاركة هادفة. وأضافت أنه توجد فروق واضحة في الفرص وفي المهارات والقدرات الفردية، وكذلك في الممارسات والتصورات الثقافية. ويمكن أن تشكل تلك العوامل قيودا خطيرة على تطور الديمقراطية، ما لم تكن هناك عوامل مشجعة وحوافز. وأضافت أنه توجد أدلة كافية تثبت أن التنوع الثقافي والتفاعل بين الشعوب يشكلان تآزرا خصبا من أجل التقدم.

باء - الحضور

١٧٠ - حضرت الدورة أعضاء المجلس التالية أسماؤهن: احسان عبد الله القبشاوي (السودان)، وسلمة اكونر (تركيا)، وفاطمة بن سليمان عسار (المغرب)، وبيلار اسكاريو رودريغس - سبيتيري (اسبانيا)، وعايدة غونزاليس مارتينيز (المكسيك)، ونويلي كانغوي (بوركينا فاصو)، وامارا بونغسابيش (تايلند)، وإلز بوستيل - كوستر (هولندا)، وغيل سوندرز (جزر البهاما)، وريناتا سيمينسكا - زوخوفسكا (بولندا)، وسودارسونو (اندونيسيا).

١٧١ - وفيما يلي أعضاء المجلس بحكم مناصبهم الذين حضروا الدورة أيضا: ممثل الأمين العام (وكيل الأمين العام، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية)؛ وممثلة البلد المضيف (الجمهورية الدومينيكية)؛ وممثلو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمديرة بالنيابة.

١٧٢ - وحضر الدورة مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، كما حضرها ممثلون عن المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف.

١٧٣ - كما حضر الدورة ممثلة من مركز التنسيق التابع للمعهد في كوبا، وهو الاتحاد النسائي الكوبي.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٧٤ - أعاد المجلس، في جلسته الأولى، وفقا للمادة ٧ من نظامه الداخلي، انتخاب أعضاء المكتب التالية اسماؤهن بالتزكية:

الرئيسة: إلز بوستيل - كوستر (هولندا)
نائبة الرئيسة: فاطمة عسار (المغرب)
المقررة: احسان عبد الله القبشاوي (السودان)

دال - جدول الأعمال

١٧٥ - اعتمد المجلس، في جلسته الأولى، جدول الأعمال التالي (INSTRAW/BT/1995/INF/2/Add.1) بتوافق الآراء:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال.

٣ - انتخاب أعضاء المكتب.

٤ - مشروع منهاج العمل - بكين ١٩٩٥.

٥ - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي: تنفيذ التوصيات.

٦ - تقرير مرحلي من المديرة بالنيابة، مع توجيه الاهتمام بصفة خاصة للأعمال التحضيرية للأنشطة المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بكين.

٧ - استعراض الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وحالة الميزانية في ضوء مؤتمر عقد التبرعات؛ ترتيبات توفير الموظفين للمعهد.

٨ - الآثار المترتبة على القرارات الحكومية الدولية الأخيرة المتصلة بالمعهد والاقتراح المتعلق بزيادة تقوية التفاعل مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مركز المرأة،

وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ خطط التفاعل بين المعهد والصندوق بعد عام ١٩٩٥.

٨ أ - اجراءات المتابعة بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٩ - المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة: مساهمة المعهد.

١٠ - مراكز التنسيق التابعة للمعهد.

١١ - مسائل أخرى متصلة بعمل المعهد.

١٢ - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة.

١٣ - اعتماد تقرير الدورة.

هاء - ملاحظات ختامية

١٧٦ - أعربت رئيسة المجلس، البروفسور إلز بوستيل - كوستر، عن عميق تقديرها وامتنانها لحضور السيد جي تشاوزو، بوصفه ممثلا للأمين العام: "إننا نعتبر ذلك مؤشرا للأهمية التي تولى لهذا المعهد على أعلى مستوى بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلبنا من السيد غيدو بيرتوشي، قبيل مغادرته أن ينقل إلى الأمين العام تقديرنا العميق لاهتمامه بالمعهد، وأن ينقل اليه أيضا توقعاتنا العالية بشأن دعمه في المستقبل. وقالت إنه إذا كان المعهد، بالرغم من فترة المحنة والمعاناة العصيبتين التي يمر بها، ما زال يسير بقوة وما زال قادرا على تقديم قائمة مشرفة من المبادرات والأنشطة، فإن ذلك دون شك يرجع إلى تفاني المديرة بالنيابة، السيدة مارتا دويناس - لوزا وإلى اسلوبها الدينامي غير العادي. وربما لا يعد من قبيل المبالغة أن يذكر أنها أنقذت حياة المعهد بقيادتها له في هذه الفترة العصيبة".

المرفق الأول

الميزانية المنقحة وبرنامج العمل: مقترحات نائب المدير أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

الى: جميع أعضاء المجلس

تتضمن ورقة غرفة الاجتماعات CRP/2 تنقيحا لميزانية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على أساس برامج الأنشطة في صورتها الأصلية التي جرى إقرارها خلال الدورة الرابعة عشرة لمجلس أمناء المعهد، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (INSTRAW/BT/1994/R.3).

وبعد تقييم متأن للحالة المالية الحالية للمعهد ولالتزاماته فإنه يتعين عليه الاجتماع لتنفيذ برنامج أنشطته خلال السنة الحالية، وبمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٣٠، أتقدم بموجب هذا باقتراح لإعادة صياغة تنفيذ برنامج المعهد لعام ١٩٩٥، وذلك وفقا للفقرة ١١١ من التقرير المقدم من مجلس أمناء المعهد خلال الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (E/1994/68، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

أعطيت الأولوية للأنشطة المتعلقة بمشاركة وإسهام المعهد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر من العام الحالي. ولهذا الهدف فإنه من المتوخي أن يتناول هذا التحليل المالي أسلوب عمل عدة حلقات عمل وأفرقة متصلة بمجالات عمل المعهد في الماضي والحاضر. وبالمثل، أعطيت أهمية خاصة لانتاج المعهد من المنشورات الفنية والمواد الإعلامية المزمع انتاجها بعدة لغات (مثل الصينية والعربية). وتتضمن هذه المخرجات إنتاج قرص حاسوبي - لذاكرة للقراءة فقط عن عمل المعهد، يستهدف توسيع نطاق الدعاية لعمل المعهد وتعزيز شهرته. كما خصص مبلغ متواضع في تقديرات الميزانية لشراء منشورات المواد البحثية.

وقد أولي قدر كبير من الاعتبار لضرورة تحسين معدات تجهيز البيانات والاتصالات بالمعهد. وفي هذا الصدد، تضمنت تقديرات الميزانية اعتمادا لتركيب نظام بريد الكتروني وشبكة للاتصال الداخلي ولاقتناء معدات جديدة للوحة الاتصال الهاتفي/الهاتف. وقد أولي الاعتبار المناسب، عند إعداد هذا الاقتراح، لبعض الجوانب، مثل وضع الأطر الزمنية المعقولة وقدرة المعهد على توفير الموارد البشرية التي سيستلزمها التنفيذ الفعال لخطة عمله. علاوة على ذلك فإن تدفق التبرعات الى الصندوق الاستئماني للمعهد، قد روعي بالشكل المناسب عند النظر في الآثار المالية المترتبة على المبادرات والمساعي المحتمل أن يقوم بها المعهد.

ويرجى مراعاة أنه سيترتب على الاقتراح الحالي ترحيل الموارد المالية غير المستخدمة التي خصصت أصلا لمخرجات برنامجية أخرى لم تنفذ بعد وسيتعين تأجيلها. ولذلك فإن إنعام النظر في الصياغة الجديدة المقترحة يعد أمرا بالغ الأهمية.

ويجب إيلاء العناية الواجبة، عند النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الى الجوانب التي يتعين أخذها في الحسبان، مثل رصيد الصندوق الاستئماني وتدفق المساهمات.

وفي هذا الصدد، يلزم تخصيص تمويل كاف لرفع مستوى المعدات المكتبية ومعدات التشغيل العامة، نظرا لأن جزءا كبيرا من مخزون المعهد من هذه المعدات في حالة عتيقة ويجب التخلص منه.

كما يتعين إجراء أعمال صيانة وإصلاح كبيرة لبعض أجزاء مبنى المعهد. وعلاوة على ذلك، فإن الحيز المتاح من أماكن العمل غير كاف في كثير من الحالات، وبوجه خاص الأجزاء المخصصة لوحدة البحوث والتدريب، وحجرة الطباعة، والمكتبة والأرشيف.

وينبغي إيلاء العناية الواجبة لهذه المسألة لأن تعطل المعدات المكتبية وعدم كفاية أماكن العمل يؤثران تأثيرا سلبيا على جودة وكفاءة الانتاج الكلي للمعهد.

المرفق الثاني

البيان الذي ألقته السيد جاكلين مالاغون أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته الخامسة عشرة

سانتو دومينغو، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥

نيابة عن حكومة الجمهورية الدومينيكية وبصفتي ممثلة البلد المضيف لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، أود أن أرحب ترحيبا قلبيا بممثل الأمين العام، السيد تشودجو جي، الأمين العام المساعد، وأعضاء مجلس الأمناء والمراقبين الذين انضموا إلينا في هذه الدورة الخامسة عشرة للمعهد.

ويسعدنا بوجه خاص أن نرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمناء، كما نود أن نعرب لك، سيادة الرئيسة، عن سعادتنا بتقلدك منصب الرئاسة. ونرجو لكم طيب الإقامه في سانتو دومينغو.

سيادة الرئيسة، لقد أعدت بيانا لإلقائه أمام هذه الدورة الأولى لمجلس الأمناء. إلا أننا علمنا يوم الجمعة الموافق ١٤ من الشهر الحالي أنه قد اتخذ قرار في اجتماع استثنائي عقده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو قرار يعد، في رأينا، ذا أهمية أساسية ويجب تعميمه على وجه السرعة. ومن ثم قررنا توزيع نص هذا الإعلان وتلاوة القرار المذكور أعلاه الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حتى يعلم الجميع فحواه. وليس لدينا إلا النص الانكليزي، الذي لم يترجم رسميا بعد. واستميحكم عذرا لتلاوته بالانكليزية، وهو كما يلي:

"١٠/٩٥ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما مع بالغ القلق ببياني مدير البرنامج ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الوضع المالي والإداري الخطير في الصندوق؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي اضطلعت بها مدير البرنامج ومديرة الصندوق حتى الآن للتصدي لتلك الشواغل؛

٣ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يقوم بالتعاون مع مديرة الصندوق واللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) تقديم تحليل مفصل، في أسرع وقت ممكن، للأسباب التي أدت الى الوضع المالي والإداري في الصندوق ومداه والآثار المترتبة عليه، على جميع المستويات، فيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك بيان بميزانية مستكملة للشؤون المالية للصندوق وتفاصيل عن تشغيل الاحتياطي التنفيذي للصندوق والمبادئ التوجيهية التي تنظم الوصول إليه؛

(ب) تقديم تقرير، في أسرع وقت ممكن، عن جميع المسائل المتعلقة بالخطوات المتخذة لتعزيز الإشراف المالي والإداري والتنظيمي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بما في ذلك دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الإشراف والأنظمة؛

٤ - يقرر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقوم بإعادة النظر في عمليات الصندوق، بما في ذلك تكاليفه الإدارية، والتزاماته حسبما عرضت على المجلس التنفيذي، بما في ذلك جميع أنشطته المالية المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما ينبغي للصندوق أن يبذل كافة الجهود لتقليل حجم وعدد التزاماته ومدفوعاته وفقا لإيراداته المسقطة وأن يقدم تقريرا عن تلك الجهود الى المجلس التنفيذي مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للصندوق فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٥ - يقرر أيضا، استنادا الى المعلومات المقدمة الى المجلس التنفيذي بشأن الالتزامات والأنشطة المزمعة للصندوق فيما يتصل بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عدم دخول الصندوق اعتبارا من اليوم في أي التزامات جديدة قبل مداولات المجلس التنفيذي بشأن القضايا المتضمنة في الوثائق المطلوبة أعلاه؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يعقد، بالتعاون مع مديرة الصندوق، اجتماعا غير رسمي للمجلس التنفيذي، في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٥، بغية تقديم تقرير مرحلي عن القضايا المذكورة أعلاه فضلا عن موجز لتقرير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٧ - يطلب أيضا الى مدير البرنامج أن يبلغ مجلس مراجعي الحسابات برغبة المجلس التنفيذي، في إدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كأمر يتسم بالأولوية في برنامج العمل الحالي لمجلس مراجعي الحسابات؛

٨ - يقرر أن ينظر في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ في اختصاصات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووسائل تمويله بغرض إجراء تقييم خارجي مستقل للصندوق؛

٩ - يقرر، في ضوء ما ذكر أعلاه وريثما تظهر نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تأجيل النظر في توجه الصندوق في المستقبل الى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦[أ]".

[اتخذ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان القرار في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

سيادة الرئيسة، الأعضاء المبجلين لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، إن هذا القرار الذي لم يسبق إعلانه بأي شكل من الأشكال يغير بشكل تام مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الصورة العامة للإدماج المقترح للمعهد. ولن أفيض في العلل والأسباب الواضحة وضوح الشمس والتي من أجلها نعتبر أن مثل هذا الإدماج غير مقبول البتة. وعلى كل منا أن يستخلص ما يرتأيه من نتائج وأن يقدم التوصيات اللازمة. لقد حان دوركم لإعلان آرائكم.

وختاما فإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم باسم الحكومة والشعب الدومينيكي عن تمنياتنا لكم بإقامة هانئة في سانتو دومينغو وبأن يكلل الاجتماع بالنجاح. إن الأسلوب الدومينيكي التقليدي للاحتفاء بالضيوف هو الترحيب بهم في سانتو دومينغو. فمرحبا بكم جميعا.

- - - - -

(أ) نص القرار وارد بصيغته التي تلتها السيدة مالاغون، والتي حذفت منها الفقرة ٣ (ج) ونصها كما يلي:

"(ج) وضع خطة، دون إبطاء، تحدد الشؤون المالية والإدارية والتنظيمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أساس سليم، بما في ذلك احتمال نشوء حاجة الى إجراءات يتخذها المجلس التنفيذي وعرض هذه الخطة على المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٥".